حزب الوفد والقضية الوطنية
١٩٥٠-١٩٥٣

د / حسين إبراهيم العطار

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر

حزب الوفد والقضية الوطنية

١٩٥٠-١٩٥٣

عناصر البحث:

أولاً : نشأة وتكوين الأحزاب السياسية فى مصر.

ثانياً : حكومة الوفد الأخيرة وبرنامجها السياسى.

ثالثاً : المفاوضات المصرية - البريطانية بشأن الجلاء ووحدة مصر والسودان.

رابعاً : إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وموقف كل من الملك والانجليز.

خامساً: الاستراتيجية البريطانية لتدارك الموقف بعد إلغاء المعاهدة.

١- على المستوى الرسمى.

٢- على المستوى الشعبى.

سادساً: حزب الوفد وقضايا الوطن الداخلية

سابعاً: تطور الأوضاع السياسية حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ثامناً: موقف الثورة من الأحزاب السياسية.

خاتمة.

ملاحق البحث.

هوامش ومصادر البحث.

نشأة وتكوين الأحزاب السياسية فى مصر.

لا تختلف مصر كثيراً عن دول العالم الأخرى التى مارست الديمقراطية بأشكالها ومظاهرها ومعالمها المتنوعة، وإن جاءت مصر، فى هذا المجال، متأخرة بعض الشئ عن الدول التى لها تاريخ قديم فى الممارسة الديمقراطية، مثل العديد من دول أوروبا الغربية.

وتأتى الأحزاب السياسية كأحد أهم عناصر وملامح الديمقراطية لما تمثله من مقومات تجعلها تتنافس فيما بينها على أفضل أداء من أجل الصالح العام. وجاءت نشأة وتكوين الأحزاب السياسية فى مصر والعالم نتيجة لكثير من التطورات الفكرية والتغيرات الاجتماعية والسياسية. وأهم ما يميز الأحزاب السياسية عن غيرها من التجمعات الأخرى أنها نبعت من القاعدة الشعبية، وأنها تعبر عن مصلحة مشتركة لعدد وافر من الناس، وأنها تهدف إلى الصالح العام لكل الناس سواء كانوا مشاركين وأعضاء بها أو غير ذلك، وأنها تسعى إلى الوصول للحكم باتباع القواعد والطرق الشرعية مثل التواجد بين الجماهير وخدمتهم والفوز بالانتخابات الحرة النزيهة، وأنها تسعى دائما إلى الاعتراف بالحريات فى التعبير والرأى والعقيدة وحماية حقوق الإنسان وأولها حقه فى الحياة الكريمة وأيضا الدفاع عن الدستور الذى اتفقت عليه الأمة.

وتعد مصر أولى دول المشرق التى عرفت النظام الحزبى فى صورة ومعنى أقرب إلى صورته ومعناه الحديث. ففى عام ١٨٧٨ تألفت فى حلوان جماعة باسم " الجمعية الوطنية " التى تحالفت مع تنظيم عسكرى أنشأه أحمد عرابى، وأصبح عرابى زعيم الاثنين بعد إندماجهما. ولم يقدر لهذه الجمعية أو الحزب أن يعيش بعد الاحتلال البريطانى لمصر الذى بدأ سنة ١٨٨٢ بهزيمة أحمد عرابى فى معركة التل الكبير وتصفية الجيش المصرى وبالتالى الجمعية أو الحزب[١]. كما كانت هناك أيضا جمعية سرية أخرى نشأت فى الإسكندرية سنة ١٨٧٩ اسمها جمعية مصر الفتاة، تكونت من المثقفين ويقال أن فكرتها مأخوذة عن فكرة

جمعية إيطالية مماثلة هى جمعية ايطاليا الفتاة، ولكن لم يقدر لهذه الجمعية أن تكون حزبًا سياسيًا كما لم يقدر لها الاستمرار.

وقد أطلق المؤرخون على جماعة حلوان هذه اسم " الحزب الوطنى " فى حين أن أعضاءها كانوا يطلقون على أنفسهم اسم " جمعية " وليس " حزب "، وكانت هذه الجمعية تعمل بطريقة سرية وبقيت أسماء أعضائها ـ وجلهم من الضباط ـ سِرِّية. وانضم إليهم مجموعة من المدنيين ذوى التأثير فى المجتمع منهم الحاج سيد اللوزى، وحسن راسم باشا، وسعيد بك نصر، ومحمود بك العطار، وحسن باشا الشريعى ... وغيرهم. وكانت هذه الجماعة أو الجمعية تمثل بالفعل جبهة وطنية تعكس آمال الشعب أكثر من كونها حزبًا بالمعنى المتفق عليه علميا، إذ افتقدت التنظيم اللازم ووسائل الاتصال الجماهيرى، وبالتالى فقدت قدرتها على التأثير والسيطرة على الجماهير التى كانت فى أشد الحاجة إليهم(٢).

وفى ١٢ إبريل سنة ١٨٧٩، نشرت هذه الجمعية برنامجها تحت عنوان اللائحة الوطنية، وفى ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ صدر بيان عن الجمعية أعلن فيه رسميًا عن تكوين ما يسمى "الحزب الوطنى المصرى" وكان هدف البيان إنقاذ مصر من الإفلاس، والتأكيد على حق المصريين جميعًا فى الحرية، ونادى بأهمية الدعوة للإصلاح وتنظيم التعليم.

وبعد الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢، وانحياز أعضاء الحزب من المدنيين إلى جانب الخديوى توفيق، وتشريد العرابيين من الجيش والحياة السياسية ونفى زعيمهم، كان من الطبيعى أن ينتهى الحزب وتنتهى باكورة التجربة الحزبية المضيئة فى تاريخ مصر بما تمثله من تعبير عن رغبات وأمانى الأمة وما قامت عليه من أسس وقواعد تتماثل مع الأسس والقواعد العامة لنشأة وتكوين الأحزاب فى العصر الحديث، فبغضاً ودحراً للاحتلال وسياسته وأذنابه الذى حرم أهل مصر من معايشة وممارسة تجربتهم الحزبية النابعة من ذاتيتهم.

ونتيجة لسياسة الاحتلال الانجليزى القائمة على مبدأ "فرق تسد" التى لاتهدف إلا إلى تحقيق مصالحه فى نهب وقهر البلاد، ظلت مصر فترة طويلة دون وجود تنظيمات حزبية معروفة إلى أن جاء عام ١٩٠٧ الذى شهد حركة سياسية كبيرة تمثلت فى نشأة عدة أحزاب مختلفة ومتباينة المشارب فى وقت واحد، وهى حزب الأمة الذى نشأ بإيحاء من الخديوى عباس حلمى الثانى وضم أصحاب المصالح الحقيقيين من الإقطاعيين والمثقفين، ودعا إلى التقدم والإصلاح فى ظل الاحتلال. والحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل؛ كرد فعل على نشأة حزب الأمة. والحزب الوطنى الحر الذى سمى فيما بعد باسم حزب الأحرار، وكان يمالئ الإنجليز صراحة. وأنشأ الخديوى عباس حلمى الثانى حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية. كما كان هناك الحزب الجمهورى المصرى برئاسة الصحفى محمد غانم. وفى عام ١٩٠٨ أوعز الخديوى بتأسيس حزب جديد ينطق بلسان القصر هو حزب الأعيان أو النبلاء وسمى بهذا الاسم لأن معظم أعضائه، وهم قلة، كانوا من أعيان البلاد الذين تعاونوا مع سلطات الاحتلال لمصلحة مصر. وتكون الحزب المصرى برئاسة أخنوخ فانوس من بعض أثرياء الأقباط الممالئين للاحتلال. وفى عام ١٩٠٩ تكون حزب العمال وجل أعضائه من الطبقة العاملة من المصريين برئاسة الصحفى محمد أحمد حسن. وأيضا نشأ الحزب الاشتراكى المبارك برئاسة دكتور حسن فهمى جمال الدين[٣].

وعلى الرغم من أن ظهور هذه الأحزاب كان تعبيراً عن وجود حس وطنى ووعى سياسى لدى المصريين ضد الاحتلال والامتيازات الأجنبية، إلا أن هذه الأحزاب كانت مقيدة بالواقع السياسى المتشابك فى تلك الفترة، حيث كانت مصر خاضعة إسميًا لسيادة الدولة العثمانية ومحتلة من قبل الانجليز[٤]، فضلا عن مصالح الخديوى الخاصة وسعيه للحفاظ على ثبات عرشه، علاوة على وجود العديد من الامتيازات الأجنبية للدول الأوروبية الكبرى. وبالتالى فإن نشأة وتكوين هذه الأحزاب لم تكن على الأسس والمبادئ المجردة لنشأة وتكوين

الأحزاب فى البلاد الديمقراطية المستقلة التى تتمتع بحكم نيابى سليم. ومن ثم أضحت معظم تلك الأحزاب إسمية وشكلية أكثر منها واقعية حقيقية، فقد كانت وسيلة أو أداة لتحقيق بعض المصالح الخاصة أو الفئوية أو دعمًا ومساعدة للخديوى أو الاحتلال.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) تغيرت الحياة السياسية بشكل كبير فى مصر والعالم كله، لاسيما بعد إعلان المبادئ الأربعة عشر للرئيس الأمريكى ويلسون WILSON والتى تدعو إلى حق الشعوب المغلوبة على أمرها فى تقرير مصيرها، ومنها مصر. فمع الدعوة إلى عقد مؤتمر الصلح بباريس كانت الجهود تبذل بين السياسيين والمثقفين من أجل العمل على عرض قضية مصر على مائدة مؤتمر الصلح للمطالبة باستقلال البلاد. ومن أجل هذا تمت مقابلة فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ بين سعد زغلول وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك وبين السير ريجنالد ونجت SIR REGINALD WIN-GATE - لكى يقوم الأخير بصفته المندوب السامى البريطانى والممثل لسلطة الاحتلال بالسماح لهؤلاء الثلاثة بعرض قضية بلادهم على مؤتمر الصلح. فأبدى ريجنالد ونجت دهشته وعدم اقتناعه بأمر هؤلاء المندوبين الثلاثة، والتقى بحسين رشدى باشا، رئيس الوزراء، شارحًا له أن المندوبين الثلاثة ليست لديهم صفة التحدث باسم الأمة. فأجابه حسين رشدى بأنهم يملكون هذه الصفة باعتبار أن سعدا وكيل منتخب للجمعية التشريعية، وأن عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى عضوان فيها(٥).

وقام حسين رشدى بإحاطة سعد زغلول بمضمون ما دار بينه وبين السير ونجت، وعلى الأثر اجتمع سعد مع أصحابه للتشاور فى الوسيلة التى يعلنون بها صفتهم للحديث باسم مصر فى مؤتمر الصلح، واتفقوا على تأليف هيئة تسمى "الوفد المصرى" كدليل على كونها تمثل مصر فى المطالبة بالاستقلال، وقرروا أن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة لتخويلها هذه الصفة. وتألف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ على النحو التالى: سعد زغلول رئيسًا، وعلى

شعراوى وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة أعضاء. وقد حررت توكيلات الوفد الأولى بهذه الأسماء السبعة فقط للتوقيع عليها من طبقات الأمة المختلفة، ونص فيها على أن لهؤلاء الأعضاء أن يضموا إليهم من يختارونه فى مهمة الوفد[٦].

وفى اليوم التالى ٤ نوفمبر سنة ١٩١٨، اجتمع أعضاء الوفد وقرروا وضع صيغة توكيل يوقعها أعضاء الهيئات النيابية كالجمعية التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية وأكبر عدد ممكن من ذوى الرأى وسائر طبقات الشعب، ورأوا أن هذا العمل هو بمثابة استفتاء عام للأمة المصرية لوكالة الوفد عنها، نظراً لعدم إمكانية إجراء استفتاء عام لظروف توابع حالة الحرب.

من ناحية أخرى، سعى سعد زغلول إلى زيادة عدد أعضاء الوفد الأساسيين من أصحاب المكانة الاجتماعية، وأصحاب الملكات والسمات الشخصية. وصدق حدس وذكاء سعد زغلول فقد سجل التاريخ لعدد منهم بصمات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، منهم حافظ عفيفى ومصطفى النحاس ومحمود أبو النصر وإسماعيل صدقى وسينوت حنا وجورج خياط وواصف غالى وحمد الباسل. وأعيد تكوين الوفد من جديد، وصدق الأعضاء على قانون الوفد الذى صدر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨[٧].

وينطبق على تكوين حزب الوفد مفهوم الحزب بمعناه الحديث من حيث هو منظمة اجتماعية سياسية لها جهاز إدارى كامل وهيئة موظفين دائمين وأنصار عديدين بين أفراد الشعب ويسعى دائما إلى تملك القوة السياسية التى بها تتحقق الرابطة القوية بين أفراد وأنصار الحزب وبما يتيح له الحصول على تأييد الشعب بمختلف طوائفه وفئاته، وسعى الحزب توفيق بين وجهات النظر والاتجاهات المتعارضة بين أفراد وفئات المجتمع، كما عمل الحزب على تهوين وتصفية الخلافات الشخصية والطبقية فى سبيل إعلاء شأن وتحقيق المصلحة العامة.

وإجمالاً فقد تكون فى مصر سبعة عشر حزبًا سياسيًا فى النصف الأول من القرن العشرين، حمل بعضها الأفكار الاجتماعية، وحمل البعض الآخر الأفكار الاشتراكية، وغيرها كان يحمل الفكر الليبرالى، واقتصرت عضويتها على كبار ملاك الأراضى الزراعية والرأسماليين بأجنحتهم المتعددة، وكان أهم هذه الأحزاب هو حزب الوفد[٨].

ومع ذلك، لم يكن السماح بتعدد الأحزاب السياسية دليلاً على وجود الديمقراطية السياسية بمعناها الصحيح، فعلى الرغم من أن منطق الديمقراطية يقضى بأن يشكل حزب الأغلبية الحكومة، فإن حزب الوفد الذى كان يمثل الأغلبية لم يسمح له بتشكيل الحكومة بمفرده طوال التسعة وعشرين عاما السابقة على قيام الثورة (١٩٢٣-١٩٥٢) إلا لمدة سبع سنوات وسبعة أشهر وأربعة وعشرين يومًا فقط، وذلك من خلال سبع وزارات[٩].

حكومة الوفد الأخيرة وبرنامجها السياسى:

كانت حكومة الوفد المشكلة فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢، قد فُرضت على الملك فاروق فرضًا، ولذلك كان بين الملك وهذه الحكومة جفاء وتنافر انتهى بإقالتها فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤، قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وعاد الوفد إلى صفوف المعارضة ليعايش الإنكار والإهمال والتجريح من حكومات أحزاب الأقلية ومن الملك طوال الفترة من ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ حتى ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ . حيث اتفق الجميع على وجوب ضرب الوفد وتصفية عناصره، خاصة زعيمه مصطفى النحاس[١٠].

وعلى الرغم من ذلك ظلت قطاعات كبيرة من الشعب متمسكة بالوفد ومؤمنة بمبادئه، فقد كان الموظفون، فى عهد حكومات أحزاب الأقلية، يخرجون للمظاهرات ويهتفون (يحيا الوفد ولو فيها رفد)، وكانت الجماهير الوفدية تحترم شخصية النحاس برغم ما رجمه به خصومه من اتهامات، ويبدو أن ذلك راجع إلى عدة أمور لعل أهمها، إيمان الشعب بأن الوفد هو المدافع عن حق البلد ضد

الانجليز والملك وأحزاب الأقلية وإيمان الشعب بوطنية زعيمه مهما يقول خصومه فيه[١١].

وفى فترة الاستعداد للانتخابات كانت جهود رجال القصر تبذل من أجل أن تحصل أحزاب الأقلية على عدد وافر من مقاعد البرلمان بحيث لا تكون هناك أغلبية لحزب، خاصة الوفد، داخل البرلمان. ومن ناحية أخرى، أشيع أن الانجليز كانوا وراء اتفاق تحالف بين الوفد والإخوان لضمان مجئ الوفد إلى الحكم[١٢]. ويذكر، رئيس مجلس الشيوخ، فى مذكراته أن الوزارة المحايدة التى أشرفت على الانتخابات ورجال إدارتها أعرضوا عن مرشحى أحزاب الأقلية، وأظهروا تعاطفهم مع مرشحى حزب الوفد، لدرجة أن حسين سرى باشا، رئيس الحكومة، ذهب إلى لجنة الانتخابات وانتخب شفاهة وعلانية يس سراج الدين، مرشح الوفد بالدائرة. وسرى هذا النبأ فى طول البلاد وعرضها مسرى البرق منذ الصباح، وعندما ظهرت النتيجة -التى لم يتوقعها أحد خاصة الملك ورجاله- كانت الأغلبية الساحقة لحزب الوفد[١٣].

ومنذ اللحظة الأولى لإعلان فوز حزب الوفد، كان هناك اتجاه لمهادنة الملك، حيث أعلن الوفد اعترافه التقليدى (الأمة مصدر السلطات)[١٤]. وكان هذا التغيير الكبير فى ملامح سياسة الوفد متوافقا مع إصرار الملك فاروق طوال السنوات السابقة على أنه الحاكم الفعلى للبلاد ويأتى من الأعمال ويصدر من المراسيم ما يجعله كذلك[١٥].

وصدر الأمر الملكى رقم ٥ لسنة ١٩٥٠، فى ١٢ يناير، بتكليف مصطفى النحاس بتشكيل الحكومة الجديدة، ذكر فيه الملك (إن توفير الرفاهية لشعبنا من أمن وسلام، أعز رغباتنا، وأعظم ما تتجه إليه أمانينا ... وإنا على يقين من أن تلك الأمانى ستكون رائدكم ورائد من تختارونه للاضطلاع بأعباء الحكم)[١٦]. فهل ستكون للنحاس الحرية الكاملة فى اختيار وزرائه.

يبدو أن الوفد فى سنة ١٩٥٠ كان مختلفًا عن الوفد فى بداية تكوينه سنة

١٩١٩، فقد سعى الوفد إلى مهادنة الملك ليضمن بقاءه فى الحكم مدة أطول. علاوة على أن الوفد قد ضم بين صفوفه عددًا كبيرًا من الإصلاحيين تزعمهم فؤاد سراج الدين، الذى أشيع أن الملك كان يريده رئيسًا للوزراء بدلا من النحاس باشا نظرًا لما كان بين الأخير والملك يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . وللدور الذى قام به سراج الدين فى تهدئة الأمور بين الملك من ناحية والنحاس والوفد من ناحية أخرى، مفضلاً أن يكون النحاس هو رئيس الوزراء. وسعى سراج الدين إلى ضم عناصر غير وفدية إلى الحكومة بدعوى التخصص مثل الدكتور طه حسين والدكتور محمد زكى عبد المتعال ومرسى فرحات.

على كل حال، تم عرض تشكيل الوزارة على الملك فاروق، وأعلن مصطفى النحاس فى أول لقاء بينه وبين الملك بعد التكليف بتأليف الوزارة، طاعته الكاملة والولاء التام للقصر، وأكد لفاروق أن صراع الماضى بين الوفد ممثلاً للسلطة الشعبية وبين القصر قد انتهى إلى غير رجعة، وانحنى وقبّل يد الملك وأعلن أن العرش مصدر كل السلطات، وفى مناسبة أخرى حين ذهب فاروق إلى كابرىCapri (إحدى الجزر الإيطالية) قال النحاس أن (قبلة المصريين قد انتقلت إلى كابرى حيث يوجد مليكنا المحبوب)[١٧]. ويبرر الوفديون سياسة المهادنة مع الملك بأنهم يسعون إلى كسب آخر أهم وأخطر، إدراكًا منهم بحكم تجاربهم السابقة بأن الملك سيسعى فى حال المواجهة مع الوفد إلى قبول الطلبات الانجليزية التى يرفضها حزب الوفد، ويقول مصطفى النحاس (لقد عملت كل ما أستطيع لإصلاح الحال، ثم سالمت حينما كنت أظن أن فى المسالمة كسبًا للبلاد ولو لبعض الشئ)[١٨].

وفى خطاب العرش الذى ألقاه النحاس باشا يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٠، فى الافتتاح الرسمى للدورة البرلمانية، عرض برنامج الحكومة الذى ستسعى لتنفيذه فى المرحلة المقبلة، وأهم ما جاء به أن الأمة مجتمعة على تحرير الوادى من كل ما يقيد حريته واستقلاله والجلاء العاجل عن أرضه بشطريه المصرى والسودانى، وصيانة وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث أو اعتداء، وأشار

أيضا إلى الحرص على توطيد علاقات الود والتفاهم بين مصر والدول الأخرى على قدم المساواة التامة فى حدود المصلحة والكرامة فى ظل ميثاق الأمم المتحدة بحيث يمكن ذلك من استتباب الأمن الدولى ونشر السلام(١٩).

ومن الواضح فى هذا البرنامج أن حكومة الوفد سوف تأخذ على عاتقها مواجهة القضايا الكبرى للوطن سواء كانت متعلقة بالانجليز كقوة احتلال، أو متعلقة بأى شئ آخر يتعلق بوحدة الوطن وصيانته وسلامة أراضيه فى تحدى واضح لكل القوى السياسية والحكومات السابقة التى لم تحقق نجاحات كبيرة فى هذه المجالات.

يتضح لنا ذلك من عدة أمور أولها ما نقله السفير البريطانى لحكومة بلاده تعليقًا على خطاب العرش بعرض أهم النقاط التى احتواها ذلك الخطاب(٢٠)،، والتى سنعرضها بالتفصيل فى باقى عناصر هذا البحث، وأيضا موقف الصحافة المصرية سواء كانت معارضة أو مؤيدة للحكومة، فقد اتفقت جميعها على ضرورة الكفاح ومحاربة الانجليز، وسال مدادها فى معاركها ضد الاحتلال وبطشه وطغيانه، لاسيما بعد أن ألغت حكومة الوفد الأحكام العرفية وأعطت حرية غير مسبوقة للصحافة، لدرجة أن الصحافة الموالية للحكومة اشتركت فى شرف الكفاح ضد الانجليز بعد أن كانت العادة أن الهجوم على الاحتلال كان فى الغالب يأتى من صحف المعارضة، كما انتقدت الصحف الموالية للحكومة بعض أعمال الحكومة وقراراتها(٢١).

المفاوضات المصرية - البريطانية بشأن الجلاء ووحدة مصر والسودان:

كان تولى حكومة الوفد مقاليد الحكم وإعلانها برنامجها السياسى، الذى ركز على ضرورة جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى، مثارًا لاهتمام الدوائر البريطانية لدرجة أن وزير الخارجية البريطانى إرنست بيفن Ernest Bevin قام بزيارة القاهرة يومى ٢٧و٢٨ يناير سنة ١٩٥٠، فى طريق عودته من مؤتمر دول الكومنولث الذى انعقد فى مدينة كولومبو -Co

lombo (عاصمة سريلانكا حاليا)، والتقى بالملك فاروق للحصول على تأييده لوجهة النظر البريطانية، كما بحث مع مصطفى النحاس باشا مجمل العلاقات المصرية – البريطانية، وضرورة رفع مستوى المعيشة فى مصر لمواجهة الشيوعية، ومسألة المرور عبر قناة السويس ووسائل الدفاع عنها وعن مصر ضد أى خطر خارجى، مع وجوب فصل موضوع الدفاع هذا عن موضوع السودان وقضية الجلاء التى يجب أن تناقش بعيدًا عن الأضواء الإعلامية(٢٢).

وفى مارس سنة ١٩٥٠، أرسل د. محمد صلاح الدين، وزير الخارجية المصرى، رسالة إلى نظيره البريطانى، إرنست بيفن، يحدد فيها موقف الحكومة المصرية من القضية الوطنية، وأن الرأى العام فى مصر أصبح يعتقد (أنه لا فائدة من المفاوضة إلا على أساس جلاء القوات البريطانية جلاءً ناجزًا وصيانة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى، وأن مصر لا تستطيع أن تنهض بنصيبها كاملاً فى خدمة السلام العام قبل أن تصان حقوقها الوطنية صيانة كاملة)(٢٣).

وفى ١٧ مايو سنة ١٩٥٠، وصل رد وزير الخارجية البريطانى يؤكد فيه على أن «الفيلد مارشال وليم سليم William Slim، رئيس أركان حرب الإمبراطورية، سيقوم بزيارة القاهرة أوائل يونيه لبحث النواحى العسكرية التى تواجهنا فى الشرق الأوسط، وأن مباحثات أخرى ستجرى مع سير رالف ستيفنسون Sir Ralph Stevenson، الذى سيتولى مهام منصبه بوصفه سفيرًا لجلالة الملك فى القاهرة». وعلى الفور قام وزير الخارجية المصرى بالرد على رسالة وزير الخارجية البريطانى، فى ٣٠ مايو، مؤكدًا أن الحكومة المصرية تطلب من الحكومة البريطانية الموافقة على مبدأى الجلاء ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى كأساس للمفاوضات التى ستجرى بين البلدين(٢٤).

وفى ٥ يونيه سنة ١٩٥٠، بدأت المباحثات بين الجانبين المصرى والبريطانى، برئاسة كل من الدكتور محمد صلاح الدين، عن الجانب المصرى،

والفيلد مارشال وليم سليم، عن الجانب البريطانى. وفى البداية ركز محمد صلاح الدين على أنه لا يمكن فى هذه المباحثات الفصل بين الناحيتين السياسية والعسكرية للقضية المصرية، فى حين ركز وليم سليم على الخطر السوفيتى الذى يهدد دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة والشرق الأوسط، موضحًا أنه لكى يتم التصدى لهذا الخطر يجب أن تتكتل الأمم من الوجهتين العسكرية والصناعية، وأن تتنازل بعض الدول عن بعض سيادتها وتقاليدها الماضية مثلما حدث لبريطانيا من قبل وقبلت قوات أجنبية فى أراضيها. ولا يتسنى لمصر أن تقف بمنجاة ببقائها على الحياد، إذ لا يستطيع أن يلتزم الحياد إلا أحد بلدين، إما بلد قوى كبير ومصر ليست ذلك البلد، أو بلد صغير ولكنه يملك شيئًا نافعًا للطرفين كالسويد وسويسرا ومصر ليست كذلك.

وفى نفس اليوم اجتمع وليم سليم مع مصطفى النحاس باشا وكرر نفس مضمون مباحثاته مع محمد صلاح الدين، فكان جواب النحاس عليه أن «الشعب المصرى حانق وناقم ولا يمكن أبداً أن يركن لوعود جديدة أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى فى النهاية إلى بقاء قوات أجنبية فى مصر تحت أى اسم أو بأية صفة، وأن ثقة الشعب قد ضعفت فى وعودكم ونظرياتكم وكذلك فى الدول الكبرى المسيطرة على العالم. يجب أن نبحث عن طريقة أخرى فى تعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويكفل المصالح المشتركة، وأن مصر لن تكون مقصودة لذاتها بل لوجود جيش أجنبى بها». واستمرت المباحثات لليوم التالى حيث أدلى النحاس باشا ببيان يؤكد فيه شرعية المطالب المصرية[٢٥]. ولكن لم تسفر هذه المباحثات عن أى نجاح بسبب إصرار الجانب البريطانى على عدم الجلاء عن مصر ولو جزئيًا، برغم استعداد حزب الوفد لعقد اتفاق دفاعى مع بريطانيا[٢٦].

ويرجع أحد الباحثين ذلك التشدد البريطانى إلى مقابلة تمت بين الملك فاروق ووليم سليم إبان زيارته لمصر، وكانت المباحثات على وشك الابتداء بينه وبين الجانب المصرى، حدث فى هذا اللقاء أن قال الملك فاروق لوليم سليم ما نصه تقريبا " أنكم ستدخلون فى محادثات مع حكومتى بقصد إلغاء المعاهدة

والجـلاء عـن القنـال، وأنا أحب أن تبلغ حكومـة جـلالة الملكة فى لندن بأنه أيا كانت نتيجة هذه المحادثات وأيًا كان موقف حكومتى فيها، تستطيع حكومة جلالة الملكة أن تطمئن إلىّ وتعتمد علىّ، ومهما كان تشدد حكومتى فلا تهتموا بذلك"، ثم أضاف فاروق قائلا "وأنتم إذا أردتم الخروج من هنا، فأنا سأطلب منكم البقاء"[٢٧]. ولاشك أن هذا الحديث، على فرض صحته، كان له أثره فى تشدد الانجليز فى مباحثاتهم مع حكومة الوفد.

ثم استؤنفت المباحثات يومى ٨و١٣ يوليه سنة ١٩٥٠، بين محمد صلاح الدين، وزير الخارجية، وبين رالف ستيفنسون، السفير البريطانى بالقاهرة. تمسك الجانب البريطانى خلالها بتواجده كقوة احتلال فى مصر بدعوى الدفاع عنها وعن منطقة الشرق الأوسط ضد الخطر السوفيتى. فى حين تمسك الجانب المصرى بمطالبه فى جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى، وطرح بدائل لتواجد القوات البريطانية على مسافات قريبة من قناة السويس، محل اهتمام بريطانيا، تكون جاهزة للتدخل فى حالة نشوب حرب أو خطر بحدوث حرب، وهذه البدائل هى أن تتواجد القوات البريطانية فى إسرائيل أو غزة أو قبرص أو مالطا[٢٨]. ولكن الجانب البريطانى لم يوافق على وجهة النظر هذه. واستمرت المباحثات طوال شهور أغسطس وسبتمبر وديسمبر سنة ١٩٥٠، ومارس وإبريل سنة ١٩٥١ دون أى نتيجة تذكر[٢٩].

وفى هذه الأثناء، ونتيجة لتصلب الموقف البريطانى لجأ مصطفى النحاس باشا إلى سلاح التهديد من خلال خطاب العرش الذى ألقاه يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠، حيث استعرض القضية الوطنية وهدد بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، كمحاولة لدفع المفاوض البريطانى إلى اتخاذ موقف أكثر مرونة[٣٠]، ولكن دون جدوى.

وفى يوم ٣٠ يوليه سنة ١٩٥١، ألقى هربرت موريسون H. Morrison، وزير الخارجية البريطانية، خطابًا فى مجلس العموم تعرض فيه إلى المسألة

المصرية فقال (نحن دولة تحمل بالنيابة عن بقية دول الكومنولث وحلفاء الغرب مسئوليات كبيرة فى الشرق الأوسط. ومصر هى مفتاح الشرق الأوسط من بعض الوجوه. والادعاء باستطاعة مصر الوقوف موقف الحياد فى أى صراع دولى ما هو إلا سراب خداع كما يؤيد التاريخ ذلك، فمصر تحتل جسرًا بين قارتين وتسيطر على نقطة اتصال حيوية فى المسالك البحرية بين نصفي الكرة الأرضية الشرقي والغربي، فهى بهذا الوضع هدف ذو أهمية قصوى لأية دولة معتدية فى الحوض الشرقى من البحر الأبيض المتوسط)، وأكد على وجوب استقلال مصر كقومية منظمة تعتمد على نفسها، كما أكد على حرية الملاحة فى قناة السويس وخليج العقبة، فى إشارة إلى إسرائيل وما تدعيه من حق المرور فى القناة والخليج[٣١].

واعتبرت الحكومة المصرية أن هذا الخطاب يعد بمثابة إغلاق لباب المحادثات الجارية بين مصر وبريطانيا. ليس هذا فقط بل قامت الحكومة البريطانية بتصعيد المسألة المصرية والدخول بها فى معارك جانبية تخص إسرائيل. ففى الأول من أغسطس سنة ١٩٥١ وقف المندوب البريطانى فى مجلس الأمن الدولى يؤيد وجهة نظر إسرائيل فى موضوع المرور عبر قناة السويس. وفى ٦ أغسطس اشترك معه المندوبان الفرنسى والأمريكى فى تقديم مشروع قرار يطالب بأن تتخلى مصر عن التدخل فى الملاحة عبر القناة. إلا أن الدكتور محمود فوزى، مندوب مصر بهيئة الأمم المتحدة، انبرى فى الرد على هذا المطلب موضحًا أن مصر فى حالة حرب مع إسرائيل ومن ثم فإن موقفها سليم من الناحية القانونية[٣٢].

فى ذات اليوم ألقى الدكتور محمد صلاح الدين بيانًا فى مجلس البرلمان المصرى، قال فيه أن مصر منيت بالاحتلال الانجليزى فى ١١ يوليه سنة ١٨٨٢، ومنذ ذلك الحين وهى تطالب بالجلاء والانجليز يتذرعون بشتى العلل لإطالة أجل الاحتلال. واستعرض نقاط الخلاف بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن الجلاء والسودان وأوضح أن معاهدة سنة ١٩٣٦ ليست مقدسة لأنها

عقدت تحت الاحتلال وتتعارض مع سيادة واستقلال مصر، وختم بيانه مذكرًا بوعد الحكومة فى خطاب العرش الأخير بوجوب إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، ومؤكدًا أنه لن يلقى خطاب العرش المقبل حتى تكون الحكومة قد أوفت بما عهدت به[٣٣].

وأدركت الحكومة البريطانية أن الأمور تتجه نحو حافة الهاوية؛ فكتب السفير البريطانى بالقاهرة رسالة إلى مصطفى النحاس باشا، بعد حديث جرى بينهما، يوضح فى رسالته أن ما قاله موريسون لا يعنى مطلقًا إغلاق باب المحادثات الجارية، وأن روح خطاب موريسون يدعو مصر إلى التعاون كشريك على قدم المساواة وعلى أساس جديد فى الجهود المشتركة لتأمين سلام العالم. ومن ناحيته أرسل موريسون رسالة شخصية إلى مصطفى النحاس ينفى فيها أنه أغلق باب المحادثات، ويقول أنه على العكس يبحث بصفة عاجلة طريقة معينة جديدة لعلاج مسألة الدفاع. فرد عليه النحاس مبينًا الأسباب التى من أجلها اعتبرت الحكومة المصرية أن خطابه فى مجلس العموم أغلق باب المحادثات، وأضاف أن جلاء القوات البريطانية ليس إلا شطر القضية المصرية، وأن هناك الشطر الآخر وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى، وأن الشطرين كل لا يتجزأ، وأن الأسس التى بنى عليها خطاب سعادته فيما يتعلق بالسودان كافية لإغلاق باب المحادثات[٣٤]. وأقر مصطفى النحاس باستحالة الاستمرار فى المفاوضات مع بريطانيا نتيجة لمواقف الحكومة البريطانية وتصريحات ساستها المتعارضة مع سيادة واستقلال مصر، والتى لا تنم عن بارقة أمل للوصول إلى اتفاق بشأن تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦، وهو ما يجعل بالفعل باب المحادثات مغلقاً.

إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وموقف كل من الملك والانجليز:

كان الهدف من عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ هو المساعدة على تقوية الجيش المصرى وإلغاء الامتيازات الأجنبية وتتويج ذلك بحصول مصر على استقلالها

بحلول عـام ١٩٥٦، على الرغم من أن بعض مـواد تلك المـعـاهدة قـد أعطت للانجليز وضعا متميزًا فى البلاد مكنهم من السيطرة التامة على منطقة قناة السويس وعلى موارد ومقدرات البلاد، فضلاً عن تدخلهم فى شئون الحكم، وحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ خير دليل على ذلك.

وبما أن المحادثات المصرية - البريطانية بشأن هذه المعاهدة لم تتمخض عن أى شئ إيجابى لصالح البلاد، ومن ثم اتفقت كل القوى والأحزاب السياسية مع حكومة الوفد على ضرورة التخلص من تلك المعاهدة، وتشكلت لجنة فى أبريل سنة ١٩٥١، تضم ممثلين عن الأحزاب والتنظيمات السياسية لتوحيد الصف وجمع الشمل ورفع صوت الأمة فى وجه الانجليز حتى يكون طلب إنهاء المعاهدة مطلبًا شعبيًا يشارك فيه جميع المواطنين، وأصدرت هذه اللجنة ميثاقا وطنيا حدد بشكل واضح وصريح ضرورة إلغاء المعاهدة واستبعاد أى تفاوض مع الانجليز حول مطالب الأمة[٣٥]، وطالبت حكومة الوفد بتنفيذ تعهداتها السابقة بإلغاء المعاهدة بعد أن ظهر جليًا أنه لا فائدة من التفاوض[٣٦].

ومن ناحية أخرى، شنت الصحف المصرية بمختلف تياراتها حملة ضغط قوية على حكومة الوفد من أجل القضايا الاجتماعية وقضية تحرير الوطن من الاحتلال، واتبعت تلك الصحف عدة وسائل لتحقيق أغراضها منها:

- توعية العمال الصناعيين بحقوقهم فى مواجهة أصحاب رأس المال.
- إثارة الفلاحين ضد ملاك الأراضى الذين يستغلونهم.
- مجابهة الحكومة الوفدية بسبب ترددها فى اتخاذ موقف حاسم ضد الانجليز

ومن جانبها أطلقت حكومة الوفد حرية الرأى والتعبير على مصراعيها ولم تصادر سوى جريدة الاشتراكية التى عادت أقوى مما كانت بحكم من مجلس الدولة، لتكتب الصحف فى سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ما لم يكتب من قبل، ومع أن

حكومة الوفد قد أطالت المفاوضات فإنها بدأت تستجيب للضغط الشعبى المتمثل فى القوى السياسية والأحزاب والصحف(٣٧).

وبدأت هذه الضغوط السياسية والصحفية تؤتى ثمارها فى الضغط على الحكومة البريطانية بالدعوة إلى تكوين كتائب عسكرية من المتطوعين لتنفيذ سياسة الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة، وتؤتى ثمارها أيضًا فى الضغط على الحكومة الوفدية لإلغاء المعاهدة، عندما نظمت مجموعة من الأحزاب مظاهرة فى صباح يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥١، الذكرى الخامسة عشر لتوقيع معاهدة ١٩٣٦، تقدمت إلى السفارة البريطانية، وبرغم إطلاق البوليس النار على المتظاهرين لتفريقهم فقد تجددت المظاهرات فى المساء على نطاق واسع، وانتهت باجتماع كبير طالب بإلغاء المعاهدة ومقاطعة الانجليز سواء كانوا مدنيين أو عسكريين(٣٨).

وبناء عليه، كان على حكومة الوفد أن تفى بوعودها وتتخذ إجراءً حاسمًا بشأن معاهدة ١٩٣٦، وعلى الفور قام النحاس باشا باستدعاء الدكتور وحيد رأفت، أستاذ القانون الدولى، لوضع التشريعات اللازمة لإلغاء تلك المعاهدة. وفى جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٥١، وافق المجلس على مراسيم الإلغاء، فاستدعى النحاس حسن يوسف، رئيس الديوان الملكى بالنيابة حينئذ، وسلمه مظروف مختوم بالشمع الأحمر يحتوى على مشروعات قوانين إلغاء المعاهدة وتعديل الدستور تبعًا لذلك، وطلب منه توقيع الملك عليها وأن تصله المراسيم موقعًا عليها فى اليوم التالى، ٨ أكتوبر، موعد انعقاد جلسة البرلمان، وطالبه بالسرية، وحذره بأنه إذا لم تصله هذه المراسيم موقعًا عليها من الملك فى اليوم المذكور، فسيعلن فى جلسة البرلمان أنه قدم للملك هذه المراسيم وأنها لا تزال عنده لم يرد عليها.

وعندما وصلت مراسيم الإلغاء إلى الملك تردد فى التوقيع عليها، وطلب استشارة نجيب الهلالى فيها، فكان رد الهلالى على رسول الملك (أن الملك لا يستطيع فى هذه الظروف التى بلغ فيها الحماس الوطنى ذروته أن يمتنع عن

توقيع هذه المراسيم، وإلا كان ذلك خطرًا كبيرًا عليه، فإن الشعب سيثور حتما ضده، ولذلك فلا مندوحة من أن يوقع الملك هذه المراسيم). ويبدو أن تردد الملك كان نابعًا من رغبته فى تجنب المواجهة مع الانجليز وإقراره بإمكانية اعتماد الانجليز عليه فى حديثه مع وليم سليم قبل بدء المحادثات المصرية – البريطانية. ولكن الملك اتخذ قراره بالتوقيع على المراسيم[٣٩]، مفضلاً أن تكون المواجهة بين الانجليز وحكومة الوفد التى أعدت تلك المراسيم بتعبئة شعبية غير خافية على أحد.

وفى الساعة السادسة مساء ذات اليوم (الاثنين ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١)، اجتمع البرلمان وتحدث أمامه مصطفى النحاس قائلاً أنه (ما دام السعى المتواصل لتحقيق مطالب البلاد عن طريق الاتفاق قد ثبت فشله، فقد آن الأوان لأن تفى حكومتكم بالوعد الذى قطعته على نفسها فى خطاب العرش الأخير، فتتخذ على الفور الإجراءات اللازمة لإلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، واتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان. وإنى أودع الآن مكتب المجلس المراسيم الآتى نصها:

– مرسوم بمشروع قانون بإلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦، والقانونين رقم ١٣ ورقم ١٤ لسنة ١٩٤١ بإنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها وأحكام الاتفاق الخاص بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى مصر وأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان.

– مرسوم باقتراح تعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور لتقرير الوضع الدستورى للسودان.

– مرسوم بمشروع قانون بتعديل المادتين المشار إليهما.

– مرسوم بمشروع قانون بشأن نظام الحكم فى السودان[٤٠].

ولاشك أن إلغاء المعاهدة أزعج الحكومة البريطانية، فأعلنت رفضها

واستيائها الشديد من هذا الإجراء. وأصدرت السفارة البريطانية بالقاهرة، فى اليوم التالى لإلغاء المعاهدة ٩ أكتوبر سنة ١٩٥١، بيانًا رسميًا جاء فيه، أن انجلترا تعتبر المعاهدة سارية المفعول، وأن إلغاءها غير قانونى، وأن السفير البريطانى سبق أن أبلغ محمد صلاح الدين، وزير الخارجية المصرية يوم ٦ أكتوبر، بناء على تعليمات من لندن بأن الحكومة البريطانية تأمل مخلصة أن تتمكن من تقديم رسالة بمقترحات جديدة إلى الحكومة المصرية قبل يوم ١٠ أكتوبر الحالى. ومن جهته أعلن موريسون، وزير الخارجية البريطانية، أن حكومته لن ترضخ لمحاولة مصر التحلل من شروط معاهدة ١٩٣٦، وأن القوات البريطانية ستبقى فى منطقة القناة حتى لو استدعى الأمر إلى استخدام القوة، وأن الدول الغربية ستتولى الدفاع عن مصر رغمًا عن أنفها[٤١].

وتضامنت فرنسا مع بريطانيا فى موقفها من إلغاء مصر للمعاهدة المذكورة، فأعلنت معارضتها لهذه الخطوة من جانب مصر، خشية على نفوذها فى شمال أفريقيا من أن تمتد إليه هذه الروح التحررية[٤٢].

ووجه دين آتشيسون Dean Acheson وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، اللوم إلى مصر لإلغائها المعاهدة من جانب واحد، وأنها لم تعط المعاهدات والالتزامات الدولية احترامها اللائق. فقد كانت الولايات المتحدة، فى ذلك الوقت، تدعو إلى وجوب احترام المعاهدات الدولية وعدم جواز نقضها من جانب واحد. كما كانت تؤيد بقاء القوات الأجنبية فى منطقة قناة السويس، وبنت تأييدها هذا على أساسين هما:

- عدم خلق فراغ حربى فى هذه المنطقة المهددة من العالم.
- عدم الاعتراف بأحقية مصر فى إلغاء المعاهدات من جانب واحد[٤٣].

ومن ناحية أخرى، رحب الاتحاد السوفيتى ترحيبًا كبيرًا بهذه الخطوة من جانب مصر، وأعلن تأييده لمصر وترحيبه بعقد معاهدة تحالف وعدم اعتداء معها، ونجح فى عقد اتفاق تجارى مع مصر وجد صداه لدى الرأى العام

والصحف فى مصر[٤٤]. وفى إندونيسيا، أعلن سوكارنو تأييد بلاده لمصر فى كفاحها الوطنى المشروع ضد الاحتلال، واعترفت الحكومة الإندونيسية باللقب الجديد "ملك مصر والسودان". كما أيدت إيران قرار الحكومة المصرية تأييداً تاماً فى إطار معركتها ضد الاستعمار البريطانى بعد تأميم شركة البترول الانجليزية. وقام الدكتور مصدق، رئيس وزراء إيران، بزيارة مصر وأصدر مع مصطفى النحاس بيانًا مشتركًا يعلنان فيه دخول البلدين قريبا فى مفاوضات لتوسيع نطاق الصداقة وتنمية العلاقات الثقافية والتجارية والاقتصادية بينهما[٤٥]. كما اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٥١، وأبدت مساندتها التامة لمصر فيما اتخذته من قرارات. ومن المسلم به أن الاعتراض البريطانى يبدو متسقًا مع السياسة الاستعمارية البريطانية وخشيتها من أن قرار إلغاء المعاهدة قد يغرى دولاً عربية أخرى على إلغاء المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بينها وبين إنجلترا[٤٦].

ولقي قرارُ إلغاء المعاهدة تأييداً شعبياً كبيراً، إذ جاء معبرًا عن المطالب الوطنية التى طالما نادت بها الجماهير. فخرجت المظاهرات السلمية تجوب شوارع القاهرة والإسكندرية ومدن القناة تنادى بحياة وادى النيل حراً وبخروج الانجليز من البلاد ومقاطعة البضائع الانجليزية وتطالب بالسلاح. فما كان من قوات الاحتلال فى الإسماعيلية وبورسعيد إلا أن أطلقت النار على الأهالى فاستشهد منهم الكثير بدعوى المحافظة على الأمن وحماية أرواح الرعايا البريطانيين، واحتلت تلك القوات مكاتب الجمارك والجوازات والحجر الصحى والزراعى بالمدينتين، واستولت على كوبرى الفردان من الجيش المصرى، وسيطرت على خط السكة الحديد من نفيشة إلى الإسماعيلية، ووضعت يدها على وسائل النقل للبر الشرقى من القناة[٤٧]. وعلى الأثر أصدرت وزارة الداخلية بيانًا تطالب فيه بالكف عن التظاهر منعًا من تكرار هذه الحوادث[٤٨].

وبرغم صدور هذا البيان لم تتوقف المظاهرات المؤيدة للحكومة فى كافة المدن المصرية حتى يوم ١٤ نوفمبر حيث شهدت مصر أكبر مظاهرة ضمت

أكثر من مليون شخص من المصريين والجاليات الأجنبية، دعا إليها حزب الوفد واشتركت فيها التنظيمات الحزبية الأخرى التى أيدت هذه الخطوة من جانب حكومة الوفد، وإن كان لبعضها بعض التحفظات على طريقة أو توقيت إعلان هذه القرارات، وكان شعارها (الصمت، الحداد، النظام) أى أنها سلمية بلا اعتداءات ولا تحطيم. تصدر المسيرة رجال الدين والوزراء ورجال الأحزاب والهيئات وممثلى الجاليات الأجنبية، واتجهت إلى قصر عابدين هاتفة بوحدة وادى النيل واللعنة على الانجليز الغاصبين[٤٩]. وفى خلال استقباله للجنة من البرلمان، أصدر الملك منطوق ملكى يقول فيه (اعلموا أنه بالنضال وحده تنضج الأمم ... وإنى أوصيكم بضم الصفوف وتوحيد الجهود ... وأضع يدى فى أيديكم ... وفقكم الله لما فيه الخير، وأسبغ رحمته على من استشهد من أبناء الوطن فى هذا الكفاح، والجنة للمستشهدين)[٥٠]. وفى خطاب العرش الذى ألقاه النحاس باشا، ذكر أن حكومته أوفت بعهدها للشعب[٥١].

وبعد أسابيع من إقرار البرلمان لتشريعات الإلغاء عين الملك حافظ عفيفى باشا، مدير بنك مصر، رئيسًا للديوان الملكى. ولم يكن حافظ عفيفى وفديًا، وكان قد أدلى فى شهر سبتمبر بحديث إلى جريدة الأهرام ذكر فيه أنه لا يوافق على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . لذلك قابل حزب الوفد ووزارته هذا التعيين بهجوم عنيف. فقد خيل للوفد أن هذا التعيين دلالة غير مطمئنة على بقاء الوفد فى الحكم، واستمر هذا الهجوم العنيف زمنًا غير قليل، ولم تخل الحملات التى نشأت عنه من تعريض مستور بالملك بسبب هذا التعيين. وقابل حافظ عفيفى هذا الهجوم بالأناة والصبر، اقتناعًا منه بأن لكل حملة نهاية. وبالفعل هدأت الحملة بعد زمن، وإن بقيت فى النفوس دوافعها[٥٢].

الاستراتيجية البريطانية لتدارك الموقف بعد إلغاء المعاهدة:

– على المستوى الرسمى؛ أصدرت السفارة البريطانية بالقاهرة بيانًا فى اليوم التالى لإلغاء المعاهدة جاء فيه (إن قيام الحكومة المصرية بإلغاء المعاهدة

التى أبرمتها مع بريطانيا سنة ١٩٣٦ من جانب واحد لا يستند إلى أساس قانونى، مادامت تلك المعاهدة لا تتضمن مبدأ يجيز نقضها فى أى وقت. وتعتبر حكومة صاحب الجلالة البريطانية معاهدة ١٩٣٦ قائمة نافذة المفعول، وتنوى التمسك بحقوقها المنصوص عنها فى هذه المعاهدة)[٥٣]. وأعلن موريسون، وزير خارجية بريطانيا، أن حكومته (لن ترضخ لمحاولة مصر التحلل من شروط معاهدة ١٩٣٦، وأن القوات البريطانية ستبقى فى منطقة القناة، حتى ولو استدعى الأمر استخدام القوة)[٥٤].

ومن ناحية أخرى لجأت الحكومة البريطانية إلى حلفائها الغربيين لإيجاد حل، ملوحة لهم بالخطر الشيوعى على منطقة الشرق الأوسط، وبالأخص منطقة قناة السويس، إذا تم انسحاب القوات البريطانية من مصر.

وبناء على ذلك تقدمت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا بما عرف بالمقترحات الرباعية إلى الحكومة المصرية، والتى بموجبها تكون حماية قناة السويس منوطة بقوات دولية تشترك فيها قوات من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا واستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا، وأن يكون لجزء من هذه القوات حق البقاء فى مصر فى زمن السلم، وأن تقدم الحكومة المصرية كافة التسهيلات الخاصة بالدفاع الاستراتيجى فى وقت السلم، وكافة التسهيلات والمساعدات الضرورية فى حالة الحرب أو التهديد بها، بما فى ذلك استعمال الموانئ والمطارات ووسائل المواصلات، وأن تكون مصر مقراً للقيادة المتحالفة، وأن تكون هذه القيادة بالتناوب والمساواة بين تلك الدول[٥٥].

واجتمع مجلس الوزراء فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥١، وهو اليوم التالى لتقديم تلك المقترحات، وقرر رفضها ومتابعة السير فى إجراءات إلغاء المعاهدة، التى تم التصديق عليها فى اليوم التالى ١٥ أكتوبر. وصرح السفير المصرى لدى الولايات المتحدة بأن مصر لم تستشر عندما تمت صياغة هذه المقترحات، وبالتالى لم تحترم سيادة الدولة واستقلالها[٥٦].

واشتد ضغط الانجليز على الحكومة الأمريكية للتوسط فى النزاع المصرى البريطانى والحد من تدهور العلاقات بينهما، وخشى بعض الساسة الأمريكيين أن ترث الولايات المتحدة، من جراء تدخلها فى هذا النزاع، بغض المصريين لسياسة انجلترا ضمن ما سوف ترثه من تركة بريطانية مشتعلة فى الشرق الأوسط، فقد أصبحت الولايات المتحدة بهذا التدخل مسئولة عن بقاء الانجليز فى قناة السويس(٥٧).

وأرسلت وزارة الخارجية الرد الرسمى للحكومة المصرية إلى السفير البريطانى تقول فيه (إن الحكومة المصرية لا يمكنها أن تنظر فى هذه المقترحات أو فى أية مقترحات أخرى لحل النزاع بين المملكتين مادامت تحتل مصر والسودان قوات بريطانية، كما أن مقترحات الدول الأربع لا تختلف فى جملتها وتفصيلها عن المقترحات التى سبق أن قدمتها الحكومة البريطانية فى ٤/٢١ و ١٩٥١/٦/٨، وهى المقترحات التى رفضتها الحكومة المصرية جملة وتفصيلا)(٥٨).

وأعلن مصطفى النحاس باشا، فى حديثه إلى ولتر كولينز، مدير وكالة اليونيتد برس فى الشرق الأوسط، أن مصر عقدت عزمها على الالتجاء إلى كافة الوسائل من سياسية وعملية فى كفاحها بطرد القوات البريطانية من منطقة قناة السويس وتحقيق وحدة مصر والسودان. ثم أكد أن معاهدة ١٩٣٦ قد ماتت وأنه ما من قوة فى العالم تستطيع أن تبعثها من جديد، وقال أن مصر لا تعتمد على وساطة أحد، ولكن إذا قامت الوساطة على أساس الاعتراف بمطلبى مصر فإنها ترحب بها، ووصف النحاس باشا الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة فى النزاع المصرى البريطانى بأنه تأييد للعدوان البريطانى يبعث على الأسف(٥٩).

وشرح محمد صلاح الدين، وزير الخارجية، وجهة نظر مصر فى خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ ، جاء فيه أن الانجليز (تجاوزوا المناطق المحددة لهم فى معاهدة سنة ١٩٣٦ لمرابطة

قواتهم المسلحة، كما تجاوزوا عدد القوات المسموح به فى هذه المعاهدة، وأنهم رفضوا الخضوع للإجراءات الصحية والجمركية التى يفرضها القانون المصرى، وأنهم اتخذوا فى المسألة الفلسطينية ـ ومازالوا يتخذون ـ خطة عدائية عرضت مصر لأشد الأخطار مع أنهم ملزمون بمقتضى المعاهدة بألا يتخذوا فى علاقاتهم الخارجية موقفًا يتعارض مع المحالفة. كما أنهم اتبعوا فى السودان سياسة مرسومة لفصله عن مصر ولفصل جنوب السودان عن شماله. إن مصر حينما ألغت معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ لم تفعل شيئا أكثر من إعلان وفاتها. فقد سبقت المملكة المتحدة إلى قتل هذه الاتفاقات. فلا يخدعن أحدًا ذلك الكلام الفارغ من أن مصر تستهين بقداسة المعاهدات ... لن ألجأ إلى سرد السوابق الكثيرة التى ألغت فيها الاتفاقات الدولية من قبل، والأسباب العديدة لهذا الإلغاء، وأكثرها يبدو تافهًا إذا قورنت بالأسباب التى اضطرت الحكومة المصرية إلى إلغاء اتفاقيتى ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦). ومن خلال هذا الشرح كشف وزير الخارجية عن سياسة الاحتلال الانجليزى وأهدافه المستقبلية، وأيضًا رد على الموقف الأمريكى الذى كان ينادى بوجوب احترام قدسية المعاهدات.

ومن جانبه بادر الاتحاد السوفيتى فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ بتقديم احتجاج رسمى إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتزعمها مسئولية الدفاع عن الشرق الأوسط بتقديمها تلك المقترحات الرباعية إلى الحكومة المصرية، خاصة بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، التى على أساسها تتواجد القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس، وجاء فى الاحتجاج (أن الاتحاد السوفيتى يعتبر المجلس المقترح امتدادًا لحلف الأطلنطى، وأن القوات الدولية المقترحة لقناة السويس لا تعدو أن تكون قوات احتلال للمنطقة بغير رضاء أهلها)[٦٠].

وكانت مصر قد وقعت مع الاتحاد السوفيتى اتفاق تجارى بمقتضاه أصبح الاتحاد السوفيتى يعامل معاملة الدولة الأكثر رعاية وغدا له حق الأولوية فى شراء القطن المصرى، كما أبدى استعداده لتصدير الحبوب والأخشاب والأسمدة

والكيماويات وورق الصحف إلى مصر وأبدت موسكو استعدادها لتسليح وتدريب جيش مصرى قوامه ٢ مليون جندى يدافع عن حياد مصر(٦١).

ومن أجل تسليح الجيش المصرى، بعد إلغاء المعاهدة، أرسلت حكومة الوفد مصطفى نصرت، وزير الحربية والبحرية آنذاك، إلى أوروبا للتعاقد على شراء أسلحة، وبعد عودته قدم تقريرا إلى رئيس الحكومة مصطفى النحاس يكشف فيه الحرب التى شنتها الدول الغربية ضد تسليح الجيش المصرى، لاسيما فرنسا وبلجيكا وهولندا والسويد وسويسرا وألمانيا، وهى الدول التى زارها وزير الحربية والبحرية، كما يكشف التقرير عن أول محاولة مصرية وعربية للحصول على أسلحة من تشيكوسلوفاكيا(٦٢).

وتابعت الحكومة استكمال باقى إجراءاتها، فألغت جميع الإعفاءات المالية التى كانت ممنوحة للسلطة العسكرية البريطانية فى مصر، منها ما يتعلق بالرسوم الجمركية المستحقة على المعدات ومواد التموين اللازمة للقوات البريطانية، ومنها الرسوم المستحقة على مرور السفن التى كانت تعمل فى خدمة جيش الاحتلال، وأجور المواصلات البريدية والسلكية واللاسلكية المستحقة على القوات الأجنبية، وامتنعت السكك الحديدية عن خدمة القوات البريطانية، ومنعت الحكومة وصول تلك القوات إلى داخل البلاد، كما ألغت الحكومة تصاريح العمل والإقامة الممنوحة لرعايا الحكومة البريطانية(٦٣).

- وعلى المستوى الشعبى؛ لم تستطع الاستراتيجية البريطانية أن تتصدى للتيار الجماهيرى الجارف فى وطنيته بعد إلغاء المعاهدة سوى بالقوة والبطش والطغيان، وهذه الوسائل والأساليب لا تنم إلا عن مدى العجز والضعف الذى وصلت إليه قوات الاحتلال فى مصر، لاسيما وأن الحركة الوطنية فى ذلك الوقت قد اتسمت بالاتساع والتنوع بين كل طبقات وطوائف المجتمع بشكل تعدى حتى قدرة الحكومة على إحكام السيطرة على الموقف.

وتطبيقًا لما اتخذته الحكومة المصرية من قرارات وإجراءات، انسحب

العمال المصريون الذين كانوا يعملون فى خدمة القوات البريطانية بالقناة من عملهم، وقد بلغ عددهم النهائى حوالى ٨١ ألف، فقامت الحكومة بمساعدتهم فألحقتهم بمؤسساتها ومصالحها المختلفة. كما امتنع عمال الشحن عن التعاون مع السفن البريطانية فى القناة، ورفض سائقوا وعمال القطارات نقل القوات البريطانية إلى معسكراتهم فى منطقة القناة، وأضرب المتعهدون والموردون الذين كانوا يوردون المواد الغذائية والتموينية إلى تلك القوات عن توريد ما تعاقدوا عليه من قبل، فاضطر الانجليز إلى جلب ما يحتاجون إليه من كريت وقبرص وغيرها مما كبدهم خسائر فادحة. وكف المصريون عامة من التجار والزراع وأصحاب الحرف وأرباب المهن عن التعامل مع القوات البريطانية والرعايا البريطانيين، ليس فى منطقة القناة فحسب، بل فى القاهرة أيضا وباقى المدن.

فما كان من، القائد العام للقوات البريطانية "آرسكين" فى منطقة القناة، إلا أن أصدر عدة بيانات لجنوده يعلمهم فيها بأنهم فى حالة حرب مع حكومة القاهرة، وقام بفرض رقابة دقيقة على كل من يدخل أو يخرج من منطقة القناة، وإبعاد ضباط البوليس المصرى، وأمر بوقف حركة السكك الحديدية لخشيته من نقلها للفدائيين، كما فرض إشرافًا دقيقًا على معظم الطرق وحركة السيارات(٦٤).

وقام طلاب من جماعة الإخوان المسلمين بعقد مؤتمر جرى الحديث فيه عن القضية المصرية منذ الاحتلال وحتى إلغاء المعاهدة، وطالب المؤتمرون الحكومة بأن تعلن أنها فى حالة حرب مع بريطانيا، وأن قواتها الموجودة فى مصر والسودان قوات معادية، وإباحة حمل السلاح، واعتبار الاعتداء على الانجليز غير واقع تحت طائلة القانون المصرى، وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية معها، وسحب امتيازات جميع الشركات الانجليزية أسوة بما فعلته إيران، وتجميد أموال الرعايا الانجليز، وإعلان أن حاكم السودان الانجليزى لا يمثل الحكومة المصرية، وأنه إذا حققت الحكومة هذه المطالب

سيعتبرها الشعب حكومة جهاد ويتكتل وراءها، وإن لم تحقق هذه المطالب سيعدها الشعب ضالعة مع الانجليز. ودعا المؤتمرون إلى تأليف حرس وطنى قوامه ١٦ ألف من الذين تطوعوا لحرب فلسطين، كما دعوا إلى نشر الثقافة العسكرية وتأليف لجنة لتنظيم حركة المقاومة الشعبية واستباحة دماء الانجليز وأموالهم ودعوة المسلمين فى أنحاء العالم الإسلامى لعقد مؤتمر شعبى لتنظيم حركة التحرير الإسلامية[٦٥]. وتكونت فرق للمتطوعين من طلاب جامعة القاهرة تحت إشراف وتدريب بعض الأساتذة والقادة والضباط القدامى مثل كتيبة خالد بن الوليد، وكتيبة محمد فريد، وغيرها.

ونتيجة لهذا الوضع المتدهور فى منطقة القناة، وإدراك الحكومة البريطانية أنها أمام معركة حقيقية، صمم الشعب المصرى وحكومته من خلالها على نيل الحرية والاستقلال، قامت بتعزيز قواتها فى منطقة القناة، وانتهزت قوات الاحتلال فرصة قيام المظاهرات فى مدن القناة ابتهاجًا بإلغاء المعاهدة، فأطلقت النار على المتظاهرين فى مدينتى الاسماعيلية وبورسعيد. وعلى أثر ذلك عقد فؤاد سراج الدين، وزير الداخلية، مؤتمرًا صحفيًا فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ قال فيه (يؤسفنى أن أقول أن القوات فى منطقة القنال قامت أمس واليوم بمدينة الاسماعيلية، ومنذ ثلاثة أيام بمدينة بورسعيد باعتداءات وحشية على المواطنين المصريين وعلى رجال البوليس دون سبب أو مبرر. وقد أسفرت عن وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى. ولاشك فى أن هذه الاعتداءات المتوالية لا يمكن وصفها إلا بأنها اعتداءات وحشية من قوات مسلحة على أشخاص أبرياء، وعلى رجال البوليس المكلفين بالمحافظة على الأمن والنظام. ومن الغريب حقًا أن تقع هذه الحوادث والاعتداءات من دولة لا تزال تدعى أنها وغيرها حليفة لمصر بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ التى تتشبث عبثًا بقيامها). وهذه الأحداث تناولها بالشرح للعالم كله وزير الخارجية المصرى فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥١[٦٦].

كما قامت قوات الاحتلال بالإغارة على كفر أحمد عبده بمدينة السويس نتج عنها هدم مائة منزل وتصدع خمسين آخرين قيمتها فى ذلك الوقت ٥٠ ألف جنيه، ليصدر مجلس الوزراء عدة قرارات منها:

- بناء مساكن جديدة على نفقة الحكومة وعلى أرض مملوكة لها تمنح بدون مقابل لأصحاب المساكن التى هدمت فى كفر أحمد عبده بمدينة السويس.

- استصدار تشريع بمعاقبة كل من يتعاون أو يتعامل مع أية قوة عسكرية أجنبية فى البلاد.

- الموافقة على تعديل قانون إحراز السلاح، بحيث يكون الأصل هو إباحة إحراز السلاح مع إخطار وزارة الداخلية بذلك ما لم تعترض هذه الوزارة فى فترة معينة من تاريخ الإخطار[٦٧].

ويتضح لنا من هذا العرض الموجز أن الاستراتيجية البريطانية لتدارك الموقف بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦؛ فشلت على المستوى الرسمى بتصميم الحكومة على موقفها وتأييد معظم دول العالم لقرار الحكومة المصرية فيما عدا دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة. كما فشلت على المستوى الشعبى نتيجة لتوهج الحركة الوطنية المصرية ضد الاحتلال ووقوف كافة الأحزاب والقوى الشعبية من كافة الطبقات والطوائف خلف قرارات الحكومة المصرية من أجل إنهاء الاحتلال والحصول على الاستقلال ووحدة مصر والسودان تحت التاج الملكى المصرى.

حزب الوفد وقضايا الوطن الداخلية:

وبالنسبة لقضايا الوطن الداخلية، التى تتعلق أساساً بالمشكلات والقضايا الاجتماعية والاقتصادية التى تواجه المواطنين، نجد أن مصطفى النحاس، رئيس الحكومة، قد أعلن فى خطاب العرش الذى ألقاه فى افتتاح الدورة البرلمانية فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٠، "أن الحكومة عازمة على تدعيم الاقتصاد

الوطنى والاهتمام بتنمية الثروة القومية بمواصلة العمل ومضاعفة الإنتاج والاهتمام بالصناعة"[٦٨].

ورغم ما حققته الحكومة من نجاحات، إلا أن جهودها فى هذا المجال جاءت متواضعة، حيث أصدرت فى عام ١٩٥٠ عدة قوانين تتعلق بإصابات العمل، وعقد العمل المشترك أو الجماعى، وقانون التعويض عن أمراض المهنة. وأثبتت التجربة أن هذه القوانين كان بها العديد من الثغرات، كما أنها جاءت ناقصة فلم تتضمن كافة مطالب العمال التشريعية فيما يتعلق بالتأمين الاجتماعى وقوانين البطالة وساعات العمل وغيرها.

ويبدو أن تواضع حكومة حزب الوفد فى تحقيق نجاحات على المستوى الاجتماعى والاقتصادى كان ناتجا من تغير تركيبة الحزب، وذلك بصعود التيار اليمينى المحافظ إلى صفوف القيادة، وخضوعه بشكل كبير لإرادة الملك، بديلاً عن إرادة الشعب. فاستحدثت الوزارة مصدراً جديداً للسلطات، غير ما نص عليه الدستور، وهو ما أسمته «التوجيهات الملكية"، وهى أوامر لا تقبل المناقشة والنقض، وكان لها أثرها فى مختلف الدوائر الحكومية[٦٩]. وبدأت الحكومة فى إصدار سلسلة من التشريعات المقيدة للحريات، منها على سبيل المثال، قانون الجمعيات وقانون المشبوهين السياسيين، وقانون حظر نشر أخبار القصر فى الصحف إلا بعد الموافقة عليها مسبقًا، بالاضافة إلى التشريعات المقيدة لحرية الصحافة[٧٠].

تطور الأوضاع السياسية حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢:

أخذت الأوضاع السياسية فى مصر فى تطورها السريع بين أربعة أطراف رئيسة هى حكومة حزب الوفد، والملك، والإنجليز، والحركة الوطنية. وكانت مشكلة الحكومة هى ضرورة مواكبة تطور الحركة الوطنية وتفهم مطالب الأمة، والعمل على حل مشكلات الجماهير بأساليب غير تقليدية، ولكن ذلك لم يحدث حيث ظلت الحكومة على نظرتها وأسلوبها ومنهجها التقليدى فى حل الأمور،

رغم تغير الظروف والزمن والأحداث، والدليل على استمرار الحكومة فى منهجها التقليدى ما قاله رئيسها مصطفى النحاس فى ذكرى عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥١ حيث قال (ياشعب وادى النيل الباسل ويا من تستظل بظل أكرم عاهل، هو الفاروق العزيز ملك مصر والسودان، من فى مولده قامت النهضة الوطنية، وفى شبابه الغض وعهده الزاهر حطمت قيود الاستعمار، ووفقه ربه للحسنى وزاده وجعل مصر والسودان تحت تاجه المفدى وطنًا موحدًا)[٧١].

على الجانب الأخر، كان الانجليز يسيرون فى مخططهم الرامى إلى تغيير حكومة حزب الوفد، تلك الحكومة التى ألهبت المشاعر الوطنية ضدهم، آملين فى أن تأتى حكومة مصرية أخرى تكون مستعدة للوصول إلى تسوية مع بريطانيا تسمح لها بالاحتفاظ بقاعدة عاملة وقيادة للشرق الأوسط فى وقت السلم. وحدد صانعو السياسة البريطانية القوى التى يمكن أن تساعدهم فى ذلك وهى الملك والجيش المصرى، لذلك نصحوا منذ بداية التصاعد العسكرى والسياسى بينهم وبين مصر بتجنب أى صراع مع هاتين القوتين، يتضح ذلك من رسالة للخارجية البريطانية إلى سفيرها فى مصر تقول (ينبغى أن نتجنب صراعًا مع القوات المسلحة، وفوق كل شئ مع الملك، الذى بالرغم من أنه لا يعتمد عليه، ولا يمكن التنبؤ بسلوكه يعتبر، مع ذلك، العنصر الدائم فى الصورة الذى يجب أن ندفعه فى لحظة ما إلى أن يحقق التغيير المطلوب)[٧٢].

غير أن المخطط الإنجليزى واجهته عدة صعوبات منها:

- تعدد العمليات الفدائية فى منطقة القناة وارتفاع مستواها من حيث التخطيط والتنفيذ. وتصاعد حدة المظاهرات التى كانت موجهة ضد الملك والانجليز.

- تردد الملك فى إقالة الحكومة لما يتطلبه ذلك من ضرورة حل مجلس النواب وتشكيل حكومة مؤقته وحكم البلاد بأسلوب ديكتاتورى عسكرى يخشى نتائجه أكثر من استمرار حكومة الوفد فى السلطة.

– موقف الولايات المتحدة الأمريكية المتمثل فى وجوب استمرار حكومة حزب الوفد فى السلطة وقتًا أطول حتى تضعف الثقة بها.

ومن ثم بدأ صانعو السياسة البريطانية ومنفذيها فى حث الملك على تغيير الحكومة عن طريق إرضائه بالاعتراف بلقب مصر والسودان أو عن طريق افتعال حادثة ما فى منطقة القناة، مثل معركة كبرى مع عناصر الحركة الوطنية من الفدائيين، أو بفرض مزيد من إجراءات السيطرة الصارمة(٧٣).

وأقدمت قوات الاحتلال على تنفيذ المخطط بإطلاق جيش بريطانى كامل مكون من عشرة آلاف وخمسمائة من الجنود وفرق الكوماندوز على كفر أحمد عبده بالسويس، ليهدم منازل الحى بالألغام والدبابات، وقام جنود الاحتلال بتصويب مدافع الميدان نحو الأهالى وقوات البوليس لمنعهم من مقاومة العدوان.

وعلى الفور اجتمعت الحكومة المصرية لبحث قطع العلاقات السياسية مع بريطانيا، وإصدار قرار لقوات البوليس المصرى بالتصدى لقوات الاحتلال وإطلاق النار عليها إذا واصلت هدم المنازل، والاحتجاج لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة على هذا العدوان البريطانى الغاشم الذى تعرض للمدنيين وهدم منازلهم(٧٤). وصرح وزير الخارجية المصرى فى باريس بأنه إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بالسلام فلتنصح انجلترا بالجلاء عن مصر، وأن مصر ليست شيوعية ولكن النزاع القائم فى القناة يساعد على نشرها(٧٥). وفى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١، بعث وزير الخارجية مذكرة إلى السفير البريطانى بالقاهرة عدد له فيها حوادث الاعتداء البريطانى على الشعب المصرى فى مدن القناة وشرق الدلتا وطالبه بسحب القوات البريطانية من المرافق العامة بمنطقة القناة(٧٦).

ومن باب إشعال الموقف دبرت قوات الاحتلال حريق كنيسة السويس بقصد إثارة الفتنة الطائفية تمهيدًا لإسقاط الحكومة الوفدية، اتضح ذلك من خلال

مجموعة من البرقيات من بعض الأقباط المصريين إلى مصطفى النحاس، رئيس الوزراء، وإبراهيم فرج الوزير المسيحى فى وزارة الوفد، والأنبا يوساب الثانى بطريرك الأقباط فى ذلك الوقت(٧٧).

وبلغت الاعتداءات البريطانية ذروتها ليلة الجمعة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢، عندما حاصر آلاف الجنود البريطانيون مبنى محافظة الاسماعيلية تدعمهم العربات المصفحة والدبابات وقاموا بالاعتداء على المبنى فتصدى لهم رجال الشرطة بشرف رغم قلة عددهم وضعف إمكانياتهم وتسليحهم. وعندما أذيعت أخبار هذا الاعتداء من جانب قوات الاحتلال كان لها ردود فعل عالمية ومحلية واسعة النطاق. فقد ظهرت صحف انجلترا فى اليوم التالى ٢٦ يناير تقول (أنها تخجل لأن الجيش البريطانى يحارب البوليس المصرى). وفى القاهرة خرج جنود بلوكات النظام من ثكنات العباسية صباح يوم ٢٦ يناير ومعهم أسلحتهم وهم فى حالة شبه تمرد، وتوجهوا إلى جامعة فؤاد (القاهرة) متظاهرين احتجاجًا على ما أصاب زملائهم فى الإسماعيلية فى الليلة السابقة. فوصلوا إلى الجامعة واختلطوا بالطلبة وتصاعدت المسيرات والمظاهرات لتحترق القاهرة فى نفس اليوم.

وفى تمام الساعة السابعة مساء يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، اجتمع مجلس الوزراء برئاسة مصطفى النحاس، وقال فؤاد سراج الدين أن هناك احتمال لتكرار أعمال العنف فى اليوم التالى ٢٧ يناير، خاصة بعد ثبوت أن الحرائق لم تكن تتم بطريقة مرتجلة، وإنما كانت تتم بوسائل حديثة ويبدو أنها كانت مخططة ومعدة سلفًا. وبناء على تطورات الموقف اتخذ المجلس عدة قرارات أهمها، وقف الدراسة فى الجامعات والمعاهد والمدارس إلى أجل غير مسمى، وإعلان الأحكام العرفية فى البلاد، وتعيين مصطفى النحاس حاكمًا عسكريًا، وعين عبد الفتاح حسن، وزير الشئون الاجتماعية، رقيبًا عامًا، وعين المحافظون والمديرون حكامًا عسكريين فى مناطقهم، وصدر أمر عسكرى بمنع التجول فى كل من القاهرة والجيزة من الساعة السادسة مساءً حتى الساعة السابعة صباحًا اعتبارًا

من يوم الأحد ٢٧ يناير، واعتبار كل تجمع مؤلف من خمسة أشخاص أو أكثر مهددًا للسلم والنظام العام ويعاقب من يشترك فيه بالحبس سنتين أو بالسجن خمس سنوات إن كان حاملاً سلاح، وأصدر النحاس باشا نداءً إلى الشعب يدعوه إلى الهدوء والسكينة، وأن ينصرف كل فرد إلى عمله (للتغلب على عوامل الفتنة التى يثيرها الخونة أعداء البلاد فى صفوفكم).

وتسلم الجيش زمام الأمور واحتلت وحداته بالاشتراك مع وحدات البوليس المراكز المهمة فى القاهرة والإسكندرية، وتمركزت قوات كبيرة حول السفارات والمفوضيات الأجنبية لحراستها ومنع دخول الأجانب إلى القاهرة أو خروجهم منها وتجولهم فى أحيائها. وتلقت وزارة الخارجية المصرية مذكرات احتجاج من سفارات انجلترا وأمريكا وفرنسا وسويسرا على تلك الحوادث وما يتعرض له رعاياهم من تهديد وعدوان.

وأمام كل هذه الضغوط الداخلية والخارجية، لم يجد الملك من سبيل لتهدئة الأوضاع سوى إقالة حكومة مصطفى النحاس، فأصدر أمرًا ملكيًا فى مساء يوم ٢٧ يناير جاء فيه (أن أشد ما نحرص عليه ونعمل له هو أن تنعم بلادنا العزيزة بحكم يحفظ سلامتها، ويرعى الأمن بين ربوعها ... ولقد أسفنا أشد الأسف لما أصيبت به العاصمة أمس من اضطرابات نتجت عنها خسائر فى الأرواح والأموال، وسارت الأمور سيرًا يدل على أن جهد الوزارة التى ترأسونها قد قصر عن حفظ الأمن والنظام. لذلك رأينا إعفاءكم من منصبكم، وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع، شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما قمتم به مدة اضطلاعكم بأعباء مناصبكم)[٧٨].

ولم يكن الملك بإقالته لوزارة النحاس باشا يفعل شيئا سوى محاولة استرداد قوته فى الحكم التى وهنت وضعفت خاصة بعد إقدام الحكومة الوفدية على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، المعقودة مع الانجليز من جانب واحد، وبعد تعدد وتزايد العمليات الفدائية ضد التواجد الانجليزى فى منطقة القناة. وأيضا

لاسترداد كرامته التى أهينت فى المظاهرات الأخيرة، حيث كان المتظاهرون يهتفون بسقوطه أمام سراى عابدين.

من ناحية أخرى، كان الانجليز قد أعدوا أوراقهم وخططهم لإجهاض الحركة الوطنية والتصدى لأى حكومة تعمل ضد مصلحة بريطانيا. من هذه الخطط كانت جماعة (إخوان الحرية) التى أنشأها الانجليز فى مصر أثناء الحرب العالمية الثانية لاستمالة المصريين إلى جانب الحلفاء ضد النازيين. وبعد الحرب العالمية وانتصار الحلفاء تم تحويل وجهتها للعمل ضد الشيوعية، وقد شنت الصحف المصرية هجومًا عنيفًا على هذه الجماعة عقب قرار الحكومة المصرية بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وأقدمت الحكومة على حلها قبل حريق القاهرة بأيام. وتم مشاهدة بعض أعضاء هذه الجماعة أثناء الحريق وهم يرتكبون العديد من الأعمال التخريبية ويوجهون المتظاهرين للتعدى على ممتلكات اليهود ومعابدهم، حتى تلتصق تهمة العنصرية والعداء للأجانب بالحركة الوطنية المصرية التى هى فى الأصل معادية للانجليز والاحتلال الانجليزى للبلاد.

وهكذا التقت رغبات وخطط الملك مع رغبات وخطط الانجليز على هدف واحد هو ضرب الحركة الوطنية وإسقاط الحكومة التى تحدت الملك والانجليز وألغت معاهدة سنة ١٩٣٦ . ففضلاً عما تقدم قام الملك بتشجيع حملة على مظاهر الفساد الداخلى واستغلال النفوذ داخل الوفد، وما قام به الانجليز من تحرشات واستفزازات عنيفة لا غرض من ورائها سوى تعريض الحكومة لهزات عنيفة، وإثارة موجة من السخط وتأزم الوضع الداخلى على نحو يؤدى إلى الشغب وأعمال عنف متزايد يرقى إلى حد اتهام الحكومة بعدم القدرة على صيانة الأمن والسلم وتعريض أموال وأرواح الأجانب للخطر.

وبشكل عام لم تستطع التيارات السياسية الشعبية وتنظيماتها أن تتجمع سريعًا فى شكل من أشكال الجبهات التى يمكنها تجميع الرأى العام السياسى

وراء الأهداف المتفق عليها. ويوم الحريق نفسه كادت مصر أن تكون بغير سلطة سياسية وانفلت زمام الأمور، ولم تستطع التنظيمات القائمة، مجتمعة أو منفردة، أن تلتقط أيًا من أطراف السلطة الملقاة طريحة. وقد لوحظ فى تلك السنوات الأخيرة أنه نما بين العناصر غير الحزبية من الوطنيين تيار يفتش عن (الرجل)، (القائد)، (الزعيم)، بل ينادى جهرة بحثًا عن (الدكتاتور) الذى تحتاجه مصر، وزاد هذا الاتجاه نموًا بعد انكسار التنظيمات الشعبية الذى أعقب حريق القاهرة، وحتى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢[٧٩].

وجرت المشاورات بين الملك والانجليز من أجل تعيين وزارة جديدة خلفًا لوزارة النحاس باشا، بحيث تكون وزارة قادرة على التظاهر بالاستمرار فى مقاومة الانجليز تلبية لرغبة الرأى العام من جهة، وحتى يمكن تحويل التيار الوطنى وإضعافه من جهة أخرى، فكانت وزارة على ماهر، والتى لم تستمر طويلاً فقد أقيلت لتخلفها وزارة أحمد نجيب الهلالى فى أول مارس سنة ١٩٥٢، ثم وزارة حسين سرى باشا فى ٢٨ يونيه ١٩٥٢، ثم وزارة أحمد نجيب الهلالى الثانية فى ٢٢ يوليه ١٩٥٢[٨٠]. أى أربع وزارات فى أقل من ستة أشهر، حرص الملك خلالها على أن تكون هذه الوزارات طوع أمره ولا تعادى الانجليز.

وفى فجر يوم ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ كانت مصر تسير فى طريق آخر جديد مختلف تمام الاختلاف فى كل جوانبه واتجاهاته عما كان سائدا من قبل.

موقف الثورة من الأحزاب السياسية:

أول موقف واضح من قبل الثورة تجاه الأحزاب اتضح من خلال البيان الذى أذاعه اللواء محمد نجيب منتصف ليلة ٣١ يوليه سنة ١٩٥٢، ودعا فيه الأحزاب والهيئات السياسية إلى تطهير صفوفها كما فعل الجيش فى صفوفه و (أن تعلن الأحزاب والهيئات المسئولة للشعب برامج محددة واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره)[٨١].

ونتيجة للاستجابة الفاترة من جانب الأحزاب لدعوة الإصلاح والتطهير، أذاع

على ماهر باشا، رئيس الوزراء، بيانًا وزاريًا استعرض فيه حالة البلاد بشكل عام ومنها موضوع الأحزاب ناعيًا سلبية تلك الأحزاب وعدم جديتها فى العمل الوطنى وكثرة الخصومات بينها فقال (انصرف المتحزبون بسبب الخصومات عن وضع برامج عملية مدروسة للإصلاحات الداخلية ومنيت البلاد بصيغ كلامية وعبارات خالية، ليست من العمل الإيجابى ولا من المقاومة السلبية فى شئ، وبهذا أصيبت حياتنا العامة بالعقم والشلل). وقال موجهًا كلامه لزعماء الثورة (بينوا للشعب أن الأحزاب بوضعها الحاضر مقضى عليها. فإما تنظيم وازدهار وإما انهيار وزوال. قولوا للشعب أن الأحزاب بحاجة إلى تنظيم جوهرى، والتنظيم الجوهرى أساسه أن تكون الأحزاب ملكًا للأمة لا ملكًا للأشخاص، وأن يكون لها برامج محددة تختلف فى مبادئها وسياستها، وإلا انعدم سبب تعددها وأمست مجرد أسماء تطلق على فكرة واحدة، ووجب اندماجها)[٨٢].

ومن جانبها لم تكن الأحزاب قادرة على الاستجابة الكاملة لمطالب الثورة الخاصة بالتطهير، أو لم تكن قادرة على رؤية الهدف النهائى من قضية التطهير، وأبت عديد من العناصر البارزة أن تعترف بأنها هى المعنية والمقصودة بالتطهير، فكانت استجابة الأحزاب نسبية، فمثلا قرر حزب الوفد فى ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢، فصل إثنى عشر عضوًا من أعضاء الهيئة الوفدية، وهم من الأعضاء الثانويين ولم يكونوا فى نظر الثورة من المقصودين بدعوة التطهير، وهذا الإجراء أدى إلى وجود صراع بين أجنحة الوفد المختلفة. وصدر بيان عن الحزب السعدى يعلن تنحى كل من إبراهيم عبد الهادى وحامد جودة عن منصبى رئيس ووكيل الحزب، غير أن السادة المذكورين أعلنا عدم تنحيهما عن منصبيهما فى الحزب. وصرح زعماء حزب الأحرار الدستوريين أنهم ليسوا فى حاجة إلى التطهير[٨٣].

ونتيجة لهذه الاستجابة غير الكاملة من جانب الأحزاب لدعوة التطهير، فقد استهلت الحكومة الجديدة برئاسة اللواء محمد نجيب قراراتها، بعد استقالة وزارة على ماهر فى ٧ سبتمبر، بإصدار مرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ فى

٩ سبتمبر، والخاص بتنظيم الأحزاب السياسية. ومهندس هذا القانون هو «سليمان حافظ»، وكيل مجلس الدولة ورئيس قسم التشريع، والذى أصبح وزيرًا للداخلية فى حكومة اللواء محمد نجيب. وتنص أهم مواد هذا القانون على أنه يقصد بالحزب السياسى كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشتغل بالشئون السياسية للدولة، الداخلية منها أو الخارجية، لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم، ولا يعتبر حزبا سياسيا الجمعية أو الجماعة التى تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية، وبهذه العبارة الأخيرة خرجت جماعة الأخوان المسلمين من الخضوع لأحكام هذا القانون. كما ينص القانون على أن من يرغب فى تكوين حزب سياسى أن يخطر بذلك وزير الداخلية بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول، وعليه أن يشفع بهذا الكتاب نظام الحزب وبيانًا بأعضائه المؤسسين وبموارده المالية، ولوزير الداخلية أن يعترض على تكوين الحزب لمخالفة حكم من أحكام هذا القانون ويقدم الاعتراض إلى محكمة القضاء الإدارى فى إحدى دوائرها الخماسية، وتتولى الجريدة الرسمية بناء على طلب وزير الداخلية وعلى نفقة الحزب نشر نظام الحزب وأسماء الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة، ولا يجوز أن يباشر الحزب نشاطه قبل تمام هذا النشر، وأن تعيد الأحزاب القائمة عند العمل بهذا القانون تكوينها وفقا لأحكامه، وعليها أن تتقدم بالإخطار المنصوص عليه فى هذا القانون خلال شهر من وقت العمل به، وفى هذه الحالة يستبقى الحزب ما كان له من مال. فإذا انقضى هذا الميعاد دون أن يقوم الحزب بالإخطار المتقدم الذكر، أو قام به وقبلت المحكمة الاعتراض على تكوين الحزب آلت أمواله لوجوه الخير التى يعينها وزير الشئون الاجتماعية(٨٤).

وفى مقاله "إلى أين" دعا الكاتب الوفدى أحمد أبو الفتح، الأحزاب السياسية إلى تطهير نفسها على ألا يتدخل الجيش مرة أخرى، وهو الأمر الذى قد يصل إلى حل الأحزاب. وتوجه بالرجاء إلى حزب الوفد وإلى رئيسه مصطفى النحاس (الرجل الذى عاش أكثر من ربع قرن يكافح ويناضل فى سبيل مصر بأن يبادر

هو بنفسه وأن يسارع هو بتصرفه إلى الوصول بالوفد إلى خير ما ترجوه البلاد للحزب الذى حمل الأمانة أكثر من ربع قرن، وألا يكون فى القبض على بعض أعضاء الوفد ما قد يؤثر على تنظيم الوفد وتطوره)، وانتهى إلى القول أن مستقبل الديمقراطية فى مصر متوقف الآن على ما تقوم به الأحزاب وفى مقدمتها الوفد[٨٥].

واجتمعت الهيئة الوفدية بمنزل مصطفى النحاس بالإسكندرية لدراسة الموقف على أثر صدور قانون تنظيم الأحزاب وعمليات الاعتقالات التى صاحبته، وعقب الاجتماع أدلى إبراهيم فرج بتصريح لمندوبى الصحف قال فيه (قرر الوفد تأليف لجنة من حضرات السادة الأساتذة: على زكى العرابى وعبد الفتاح الطويل وإبراهيم فرج لوضع نظام إعادة تكوين الهيئة والإخطار به وفقا للمرسوم بقانون بتنظيم الهيئات والأحزاب)، كما قررت الهيئة الوفدية إيداع أموال الوفد وقدرها ١٢٠ ألف جنيه فى أحد البنوك وإخطار الجهات الرسمية بذلك[٨٦].

على كل حال، فإن الأحزاب السياسية أجرت حركة تطهير محدودة بفصل عدد من أعضائها، كما تنحى مصطفى النحاس عن الرئاسة الفعلية للحزب، وأسندت إليه الرئاسة الشرفية. وعلى الأثر تقدم ستة عشر حزبًا بإخطاراتها إلى وزارة الداخلية، على رأسها حزب الوفد وأحزاب الأحرار الدستوريين والسعدى وحزب الكتلة الوفدية الوطنى وجماعة الإخوان المسلمين. فاعترض وزير الداخلية على عدد من السياسيين مثل إبراهيم دسوقى أباظة، سكرتير عام حزب الأحرار الدستوريين، وعبد الفتاح الطويل، أحد أقطاب حزب الوفد، وعلى إسناد الرئاسة الشرفية لحزب الوفد إلى مصطفى النحاس بدعوى أن فى ذلك تحايلاً ومخالفة لقانون الأحزاب. ونظرت هذه المعارضات أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة وفقا لما ينص عليه قانون تنظيم الأحزاب. فأصبحت قضايا الأحزاب من أولى القضايا السياسية التى عرضت على ساحة القضاء منذ قيام ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢[٨٧].

وفى كتابه "قدر مصر" يقول اللواء محمد نجيب (باءت كل محاولاتنا فى تطهير الأحزاب من المفسدين بالفشل ... وبالرغم من أن الوفد طرد فؤاد سراج الدين وعدداً أخر من رجاله، إلا أنهم رفضوا أن يطردوا النحاس، وحاولوا الاستهانة بنا وبالقانون فجعلوه رئيسًا شرفيًا للحزب). وتجمع اليساريون حول الوفد، وتجمع اليمينيون حول إبراهيم عبد الهادى، فى الوقت الذى طالب فيه الإخوان المسلمون برأس الأخير بتهمة قتل زعيمهم حسن البنا، الذى أُتهم هو أيضًا بأنه كان وراء مصرع النقراشى باشا(٨٨).

مما تقدم يتضح أن قانون تنظيم الأحزاب كان بمثابة الصخرة التى تحطم عليها الوفاق والتعايش السلمى بين الأحزاب وقادة ثورة ٢٣ يوليه، لكون هذا القانون أصبح هو الأداة فى يد رجال الثورة للتحكم فى الأحزاب والتدخل فى تنظيمها وشئونها الداخلية وماليتها وأسلوب عملها ومقراتها وغير ذلك. لذلك كان الصدام حتميا بين الأحزاب عمومًا، وخاصة حزب الوفد، وبين منهج ونظام وأسلوب ثورة ٢٣ يوليه. وعندما بلغ هذا الصدام أشده كان اللجوء إلى القضاء، وأيضا اتخاذ قرارات تعبر عن الرفض المطلق لذلك القانون، فقد اجتمع أعضاء الهيئة الوفدية فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢، واتخذوا قراراً بالإجماع جاء فيه (نظرا لما صح فى يقين الوفد المصرى من أن المقصود هو محاربة الوفد ومحاولة هدمه والتخلص منه، قرر الوفد المصرى بإجماع الآراء بجلسته المنعقدة فى يوم السبت ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢؛ ألا يقدم إلى وزير الداخلية إخطاراً بإعادة تكوينه)(٨٩). فكان هذا القرار هو التحدى الكبير من جانب الوفد لنظام ثورة ٢٣ يوليه وإعلانًا صريحًا للصدام والصراع بينهما.

ونتيجة لتلك القضايا المنظورة أمام القضاء الإدارى بشأن قانون تنظيم الأحزاب، قام اللواء محمد نجيب، القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش بإذاعة إعلان دستورى فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢، يعلن فيه سقوط دستور سنة ١٩٢٣، وأن الحكومة آخذة فى تأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد، وفى نهاية الإعلان وجه كلامه إلى المواطنين قائلاً (عليكم أن تنسوا

أشخاصكم وأن تبذلوا من أنفسكم وأموالكم وجهودكم ما يضمن لوطنكم القوة والسعادة والمجد، متحدين متكاتفين، فلا مصالح شخصية ولا أهواء حزبية بعد اليوم، فالوطن واحد، والهدف واحد)[٩٠].

وفى الشارع السياسى المصرى، انشغل الرأى العام لمدة طويلة بأحداث الوطن المتلاحقة أهمها قيام الثورة وخلع الملك وطرده من البلاد والاعتقالات السياسية وقانون تنظيم الأحزاب المذكور، والاعتراضات التى تقدم بها وزير الداخلية على إخطارى حزب الأحرار الدستوريين وحزب الوفد ودفاع الأحزاب فيها، وإعلان سقوط دستور ٢٣ يوليو، وتشكيل لجنة لوضع دستور جديد وغيرها.

وفى الجلسة الأخيرة لنظر اعتراض وزير الداخلية على إخطار حزب الوفد بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٥٣، حضر الجلسة جمع غفير من المواطنين حولوا ساحة القضاء الإدارى إلى شبه مظاهرة سياسية أبدى فيها الحضور تعاطفًا واضحًا مع حزب الوفد، وطالبت مذكرة الدفاع عن الحزب بقبول الدفع بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية وبطلانه، وأشارت إلى أحكام صادرة من مجلس الدولة الفرنسى باعتبار المراسيم بقوانين فى حكم القرارات الإدارية معرضة للطعن بالإلغاء بصفة أولى للرقابة القضائية عن طريق الدفع بعدم الشرعية[٩١].

من ناحية أخرى، كانت الأوضاع فى مصر قد تغيرت بشكل جذرى منذ قيام الثورة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ حتى يناير سنة ١٩٥٣، على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتضع الثورة نظامها وسياستها الجديدة لإدارة دفة الحكم فى البلاد. وكانت نظرة رجال الثورة إلى الأحزاب السياسية على أنها جزء من النظام القديم، فيقول أنور السادات (أن الأحزاب القديمة بتكوينها الذى كان قائما فى العهد الملكى لم تكن تصلح للنشاط السياسى بعد التغييرات التى اتخذتها الثورة)، ويقول عبد اللطيف البغدادى، أحد أعضاء

مجلس قيادة الثورة (قبل أن ينتهى عام ١٩٥٢ كان مجلس الثورة وجمال عبد الناصر نفسه قد اقتنع تمامًا بعدم جدوى التعاون مع تلك الأحزاب، ولذا قرر المجلس إلغاء دستور سنة ١٩٢٣)[٩٢].

ونتيجة لكل ذلك كانت الأمور تتجه لاتخاذ قرار حاسم ينهى حالة الجدل والصراع السياسى فى البلاد، لاسيما بعد أن ظهرت بعض تحركات داخل الجيش والشعب وصفها رجال الثورة بأنها حركات مشبوهة تحاول إحداث فتنة فى البلاد[٩٣]. فصدر فى منتصف ليل١٦/١٧ يناير سنة ١٩٥٣، بيان من القائد العام للقوات المسلحة إلى الشعب جاء فيه (ولما كانت الأحزاب على طريقتها القديمة وبعقليتها الرجعية لا تمثل إلا الخطر الشديد على كيان البلاد ومستقبلها، فإننى أعلن حل جميع الأحزاب السياسية منذ اليوم ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب بدلا من أن تنفق لبذر بذور الفتنة والشقاق، ولكى تنعم البلاد بالاستقرار والإنتاج فإنى أعلن قيام فترة الانتقال لمدة ثلاث سنوات حتى نتمكن من إقامة حكم ديمقراطى دستورى سليم)[٩٤].

وفى مساء يوم ١٧ يناير سنة ١٩٥٣، عقد اللواء محمد نجيب مؤتمرا صحفيا بمقر قيادة حركة الجيش فى الجزيرة، حضره أكثر من ٥٠ شخصًا يمثلون الصحف المصرية والأجنبية ووكالات الأنباء العالمية، وألقى بيانًا أوضح فيه الأسباب التى دعت إلى حل الأحزاب ومصادرة أموالها، والتحفظ على ٢٥ ضابطًا من الجيش فذكر أن أشخاصًا لا تهمهم إلا مصلحتهم الشخصية حاولوا إحداث فتنة بين طلبة الجامعة فى يوم احتفال الجامعة بذكرى شهدائها ١٢ يناير ١٩٥٣، وأن تلك المحاولات باءت بالفشل وتم التحفظ على مثيرى الفتنة لكى يبقى الجو دائمًا صافيًا لا يكدره طامع أو حاسد أو حقود، ويجرى تحقيق نزيه سوف يبين منه البرئ ويخلى سبيله والمذنب سيلقى جزاءه. وبالنسبة للأحزاب السياسية قال أنه كان من الواجب علينا (أن تحل تلك الأحزاب التى جربت ففشلت والتى صنعت من مصالح الوطن ما صنعت وأن توجه أموالها لصالح الوطن الذى أكرمهم وأساءوا إليه ومازالوا يسيئون، وكان لزامًا علينا أن ننير

الطريق أمام الشعب وأن نمكن للهدوء والاستقرار)[٩٥]، وقد بلغت أموال الأحزاب المصادرة مائة وخمسين ألف جنيه منها واحد وتسعون ألفًا للوفد وحده.

وصدر مرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣، فى شأن حل الأحزاب السياسية، وينص على أن تؤول أموال الأحزاب السياسية المنحلة إلى الجهات التى يعينها مجلس الوزراء. ويحظر على تلك الأحزاب القيام بأى نشاط حزبى، وأن يعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد مندوب خاص تكون مهمته تسلم أموال الأحزاب المنحلة وتصفية ما يتطلبه الأمر، ويحظر تكوين أحزاب سياسية جديدة ويلغى المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢[٩٦].

ومن أجل تنظيم الحياة السياسية وتثبيت قواعد الحكم أثناء فترة الانتقال، وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين، ولكى تنعم البلاد باستقرار شامل يتيح لها الإنتاج المثمر والنهوض بها إلى المستوى المرجو لها، فقد تم إذاعة إعلان دستورى، فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣، من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش، تضمن المبادئ العامة خلال فترة الانتقال حتى إعلان قيام الجمهورية[٩٧]، ولسد الفراغ الذى نشأ عن حل الأحزاب السياسية فقد تم الاتفاق فى الرأى على وجوب إنشاء تنظيم سياسى واحد تلتف حوله الجماهير ويكون لسان حال الثورة فكانت "هيئة التحرير".

خاتمة

يتضح لنا من خلال هذا البحث أن التجربة الديمقراطية المصرية، من خلال أحد مظاهرها وهو الأحزاب السياسية، كانت تجربة رائدة فى المنطقة العربية وأفريقيا بحكم عمقها وتاريخها وتناولها للقضايا المصيرية التى تهم كل أفراد وطبقات المجتمع. على الرغم من عدم اكتمالها لعوامل الجدية والشمول والتأثير المطلوب لبلوغ الأهداف القومية. فربما يرجع هذا الافتقار إلى طبيعة العلاقات السياسية الداخلية والخارجية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت، أو إلى تبعية مصر للدولة العثمانية من ناحية، ومن ناحية أخرى خضوع مصر للاحتلال

البريطانى وما انتهجه من سياسات ترمى إلى استمرار تواجده، وحرص الملك على أن يكون هو السيد الحاكم فى البلاد سواء عن طريق أحزاب موالية له أو عن طريق أحزاب ضعيفة لا تقوى على المواجهة.

وجاءت ثورة ٢٣ يوليو لتغير كل مقومات وركائز وثوابت المجتمع لتدخل البلاد فى طريق آخر جديد يقوم على التصدى للقضايا المصيرية المزمنة وأهمها الاحتلال البريطانى والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تؤثر على كل طبقات المجتمع. وكانت الفكرة المسيطرة على رجال الثورة تجاه الأحزاب السياسية أنها أحزاب فاسدة لا تقوى على النهوض بالبلاد، وأن جل أعضائها منافقون، وكان الصراع والصدام بين نظام الثورة والأحزاب بتكوينها وسياستها، وأهمها حزب الوفد أكبر الأحزاب المصرية وأكثرها شعبية، والذى كافح فى سبيل القضايا الوطنية المصيرية ضد الملك والاحتلال، وكان له جولات وإنجازات، بيد أن الخلاف بين نظام الثورة والأحزاب كان كبيراً فى تناول القضايا المصيرية المتعلقة بتواجد هذه الأحزاب نفسها على الساحة السياسية والتطهير والدستور وغيرها مما تناولناه فى هذا البحث.

ولعل أهم ما يوضح الخلاف بين نظام وفكر الثورة وفكر وسياسة الأحزاب ما قاله الرئيس جمال عبد الناصر، فى تعرضه لقضية الإصلاح الزراعى، على اعتبار أن غالبية زعماء هذه الأحزاب من كبار ملاك الأراضى الزراعية، فقال (كنا نطالب بتحديد الملكية وتوزيع الأراضى على الفلاحين على أساس أن هذه هى الوسيلة الوحيدة التى تحرر الفلاح ... وهم كانوا يقولون إذا كنتم تريدون أن تحددوا الملكية يمكنكم أن تفكروا فى أسلوب آخر، فكروا فى الضرائب المتصاعدة والضرائب التصاعدية قد تساعدكم فى رفع دخل الخزانة وتساعد فى ميزانية البلاد – هذا هو رأى حزب الوفد الذى عرضه فؤاد سراج الدين على الرئيس عبد الناصر فى أحد الاجتماعات بعد قيام الثورة – كان مفهومنا يختلف عن مفهومهم. كنا نقول أننا لا نريد نقودًا للخزانة ولكننا نريد أن نحرر الإنسان، ولكنهم لم يكونوا ليفهموا معنى تحرير الإنسان، كانوا يعتبرون الكلام الذى نقوله

كلام شعارات وعلى هذا الأساس لم نستطع أن نتفق ولم نتفق قط، لأنهم كانوا يفكرون بعقلية ونحن كنا نفكر بعقلية). ولهذا كان قانون إلغاء الأحزاب السياسية.

من ناحية أخرى، كان لابد للثورة من تنظيم يسد الفراغ السياسى ويكون معبراً عن الفكر والاستراتيجية الثورية ويجمع حوله الجماهير. فكانت هيئة التحرير، التى تمثلت أهدافها، كما ذكرها اللواء محمد نجيب فى كتابه «قدر مصر»، فيما يلى:

- إتمام الانسحاب غير المشروط للقوات الأجنبية فى وادى النيل. و تقرير مصير السودان.

- إقامة دستور جديد يعبر عن أمانى الشعب المصرى.

- ضمان اجتماعي يحمى كل المواطنين من البطالة والمرض والشيخوخة. ونظام اقتصادى يضمن عدالة توزيع الثروة واستغلال الموارد الطبيعية والإنسانية إلى أقصى حد من الاستغلال.

- نظام سياسى يتساوى فيه كل الأفراد أمام القانون، ويتمتعون فيه بحرية التعبير والاجتماع والعقيدة، وتكون هذه الحريات مكفولة.

- نظام تعليمى يحث المواطنين على المشاركة الاجتماعية وزيادة الإنتاج لرفع مستوى المعيشة.

- علاقات صداقة مع كل البلاد العربية. وسلام إقليمى بهدف زيادة فاعلية الجامعة العربية.

- علاقات صداقة مع كل القوى الصديقة. والالتصاق بمبادئ الأمم المتحدة.

وبهذا التنظيم تنتهى فترة تعدد الأحزاب السياسية فى مصر، إلى حين، ليسود نظام الحزب الواحد المرتبط بالسلطة والمعبر عنها. وهذا ما يمكن أن نتناوله فى بحث آخر بإذن الله تعالى.

ملاحق البحث

(ملحق ١)

مرسوم بمشروع قانون لإلغاء معاهدة ١٩٣٦

واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بشأن الإدارة فى السودان*

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان

المادة الأولى

يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا الموقعة بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ومن ثم ينتهى العمل بأحكام تلك المعاهدة والاتفاق المرافق لها الخاص بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى المملكة المصرية. وينتهى العمل كذلك بأحكام اتفاقيتى ١٩ مايو و١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان.

المادة الثانية

يلغى القانون رقم ١٢ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الخاصان بالإعفاءات والميزات المشار إليها فى المادة السابقة.

---

* الدولة المصرية: مجلس النواب. الهيئة النيابية العاشرة، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى- المجلد الخامس من مضبطة الجلسة الحادية والأربعين إلى مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥١-١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١). المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٢

المادة الثالثة

على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه، وإتخاذ ما يلزم لذلك من التدابير.

ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

صدر بقصر المنتزه فى ٦ محرم سنة ١٣٧١ (٧أكتوبر سنة ١٩٥١)

(فاروق)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

(ملحق ٢)

مرسوم بمشروع قانون لتعديل الدستور

لتقرير نظام الحكم فى السودان والنص على لقب الملك

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الإطلاع على الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية وعلى المادتين ١٥٦ و ١٥٧ من الدستور.

وعلى المرسوم الصادر فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ باقتراح تعديل بعض أحكام الدستور وعلى قرارى مجلسى البرلمان بالموافقة على ضرورة هذا التعديل وموضوعه.

رسمنا بما هو آت

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان:

المادة الأولى

تلغى المادة ١٥٩ من الدستور ويستعاض عنها بالنص التالى

" تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها، ومع أن مصر والسودان وطن واحد يقرر نظام الحكم فى السودان بقانون خاص "

المادة الثانية

تلغى المادة ١٦٠ من الدستور ويستعاض عنها بالنص التالى:

" الملك يلقب بملك مصر والسودان "

المادة الثالثة

على رئاسة الوزراء ووزير العدل تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

صدر بقصر المنتزه فى ٦ محرم سنة ١٣٧١ (٧أكتوبر سنة ١٩٥١)*

(فاروق)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

*الدولة المصرية: مجلس النواب. الهيئة النيابية العاشرة، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى- المجلد الخامس من مضبطة الجلسة الحادية والأربعين إلى مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥١-١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١). المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٢

(ملحق ٣)

خريطة توضح مناطق تواجد القوات البريطانية

والمطارات وخطوط المواصلات بمنطقة القناة والقاهرة والدلتا*

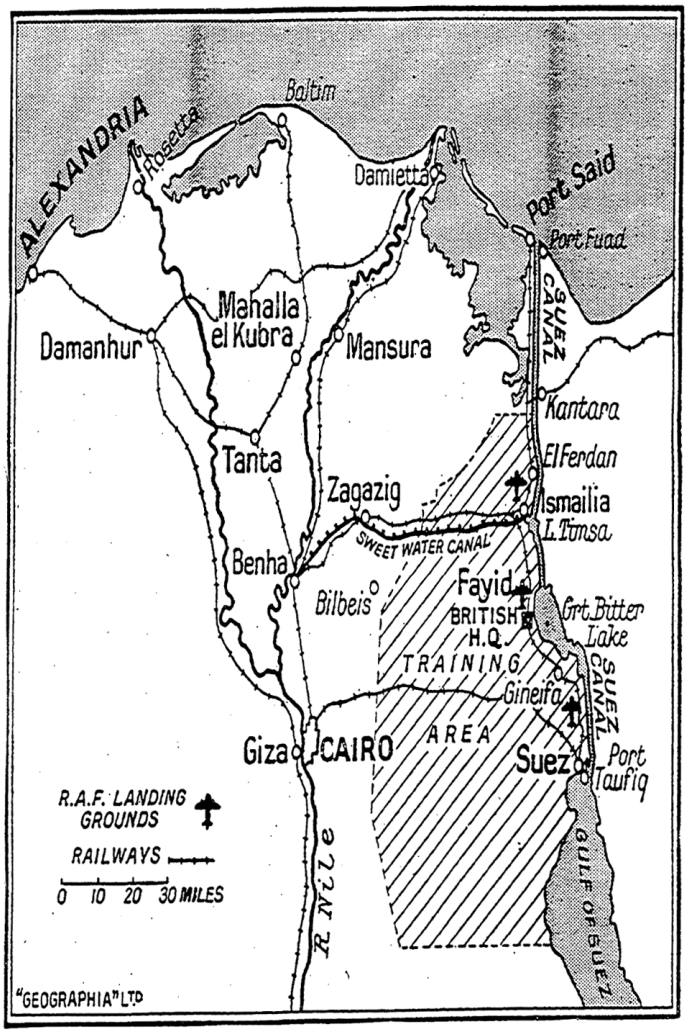

- Peter Calvocoressi, assisted by Konstanze Isepp: Survey of International Affairs 1951 (London- New York- Toronto, Oxford University Press 1954) P. 283

(ملحق ٤)

(المبادئ العامة للثورة خلال فترة الانتقال من الملكية إلى الجمهورية)

إعلان دستورى

من القائد العام للقوات المسلحة

وقائد ثورة الجيش*

أنه رغبة فى تثبيت قواعد الحكم أثناء فترة الانتقال، وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين، ولكى تنعم البلاد باستقرار شامل يتيح لها الإنتاج المثمر، والنهوض بها إلى المستوى الذى نرجوه لها جميعا، فإنى أعلن باسم الشعب، أن حكم البلاد فى فترة الانتقال سيكون وفقا للأحكام الآتية:

أولاً- مبادئ عامة

مادة١- جميع السلطات مصدرها الأمة.

مادة٢- المصريون لدى القانون سواء فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

مادة٣- الحرية الشخصية وحرية الرأى مكفولتان فى حدود القانون وللملكية وللمنازل حرمة وفق أحكام القانون.

مادة٤- حرية العقيدة مطلقة وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب.

مادة٥- تسليم اللاجئين السياسيين محظور.

مادة٦- لا يجوز إنشاء ضريبة إلا بقانون، ولا يكلف أحد بأداء رسم إلا بناء على قانون، ولا يجوز إعفاء أحد من ضريبة إلا فى الأحوال المبينة فى القانون.

*الوقائع المصرية: العدد ١٢ مكرر ب فى الثلاثاء ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٢-١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

مادة٧- القضاء مستقل لا سلطان عليه بغير القانون، وتصدر أحكامه وتنفذ وفق القانون باسم الأمة.

ثانياً- نظام الحكم

مادة٨- يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم لتحقيق أهدافه وحق تعيين الوزراء وعزلهم.

مادة٩- يتولى مجلس الوزراء سلطته التشريعية.

مادة١٠- يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية.

مادة١١- يتألف من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مؤتمر ينظر فى السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير فى وزارته.

أيها المواطنون:

إننى إذ أعلن لكم هذه المبادئ والأحكام لا يسعنى إلا أن أعلن أيضا عن إيمانى المطلق بضرورة قيام نظام دستورى ديمقراطى كامل الأركان إثر فترة الانتقال وبضرورة توفير حياة حرة كريمة ومستقبل مشرق باسم لنا جميعا، علينا جميعا أن نساهم فى بنائه.

والله ولى التوفيق.

محمد نجيب (لواء أركان حرب)

القائد العام للقوات المسلحة

وقائد ثورة الجيش

هوامش ومصادر البحث

(١) محمد فريد حشيش: حزب الوفد ١٩٣٦-١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين جـ١ -العدد ١٥٩- القاهرة ١٩٩٩) ص٢٣ .

(٢) محمود متولى: مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢ دراسة تاريخية وثائقية. القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر سنة ١٩٨٠) ص ص ١٤٣-١٤٤ .

(٣) المرجع ذاته، ص ١٥٣ .

(٤) محمد فريد حشيش: المرجع السابق. ص ٢٤ .

(٥) عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، القاهرة، مكتبة مدبولى سنة ١٩٨٣، ص ٩٣ .

(٦) جريدة صوت الأمة فى ١٦ إبريل سنة ١٩٤٨ . انظر أيضا عبد العظيم رمضان: مرجع سابق. ص ٩٣ .

(٧) جريدة النظام فى ١٧ أغسطس سنة ١٩١٩ .

(٨) محمود متولى: مرجع سابق. ص ١٥٥ .

(٩) هذا الإحصاء يشمل الوزارات التى شكلها الوفد منفردًا دون الوزارات الائتلافية التى شارك فيها الوفد أحزابًا أخرى، فؤاد كرم: النظارات والوزارات المصرية، الجزء الأول منذ إنشاء أول هيئة نظارة فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ حتى قيام الجمهورية فى ١٨ يونيه ١٩٥٣. ط ٢ ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٤، ص ص ٥٤١-٥٤٤ .

(١٠) محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية. الجزء الثانى، من ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٧ إلى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ، القاهرة، دار المعارف سنة ١٩٩٠، ص ٢٩٦ .

(١١) السيد محمد عشماوى: تاريخ الفكر السياسى المصرى ١٩٤٥-١٩٥٢ ، كلية الآداب، جامعة القاهرة سنة ١٩٧٧، ص ٧٥ .

(١٢) مصطفى طيبة (إعداد): مذكرات كمال الدين رفعت. (القاهرة، دار الكاتب العربى سنة ١٩٦٨) ص ٦٣ .

(١٣) محمد حسين هيكل: المصدر السابق. ص ٢٩٦ .

(١٤) جلال يحيى، خالد نعيم: مصر الحديثة ١٩١٩-١٩٥٢ . الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث سنة ١٩٨٨، ص ٥٠٣ .

(١٥) يبدو أن الاختلاف والخلل بين مفهوم أن (الملك يملك ولا يحكم) وبين ما يمارسه الملك فاروق راجعًا لعدة أسباب منها، وجود الاحتلال الانجليزى الذى كان يحرص دائما على شغل المصريين بالصراعات الداخلية وتفتيت قواهم وتفرقة صفوفهم، وقد نجح فى ذلك إلى حد كبير. وأيضا إلى التعارض الشديد بين مواد دستور سنة ١٩٢٣ وبعضها، فعلى سبيل المثال نصت المادة ٤٨ على أنه (يتولى الملك سلطاته بواسطة وزرائه) فى حين

نصت المادة ٤٩ على أن (الملك يعين وزراءه ويقيلهم)، ومن يعين ويقيل هو فى الحقيقة الآمر المتصرف، كما جعل الدستور من الملك قائداً أعلى للقوات المسلحة يعين الضباط ويعزلهم ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات وحق تأجيل انعقاد البرلمان وحل مجلس النواب. انظر مواد دستور ١٩٢٣ وأيضا فؤاد هدية: التجربة الحزبية "شهادة للتاريخ" القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية سنة ١٩٩٩ ص ٧ .

(١٦) انظر نص الأمر الملكى فى فؤاد كرم: مرجع سابق. ص ٤٨٤ .

(١٧) جلال يحيى، خالد نعيم: مرجع سابق. ص ٥٠٣ وانظر أيضا علاء الحديدى: مصطفى النحاس دراسة فى الزعامة السياسية المصرية، القاهرة، دار الهلال سنة ١٩٩٢، ص ص ٤٣-٤٤ .

(١٨) محمد فريد حشيش: حزب الوفد، ١٩٣٦ - ١٩٥٢. سلسلة تاريخ المصريين - العدد ١٦٠، الجزء الثانى، ص ٢٤٧ .

(١٩) انظر نص الخطاب فى الدولة المصرية: مجلس النواب، الهيئة النيابية العاشرة، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الأول، المجلد الأول، مضبطة الجلسة الافتتاحية فى ١٩٥٠/١/١٦ . القاهرة، المطبعة الأميرية سنة ١٩٥٠ ص ٥ .

(٢٠) F.O. 953/ 865, PG 1166/ ic, Campbell - F.O, Cairo, Jan 23, 1950, No 29.

(٢١) الأهرام العدد ٢٣٠٩٥ الصادر فى ١٧ يناير ١٩٥٠ وما بعده، وأيضا جريدة المقطم العدد ١٨٩٠٧ الصادر فى ١٧ يناير ١٩٥٠ وما بعده، وجريدة الزمان العدد ٤٩٨ الصادر فى ١٧ يناير ١٩٥٠، ومجلة المصور العدد ١٩٥١ الصادر فى ٢٠ يناير ١٩٥٠ .

(٢٢) Peter Calvocoressi, assisted by Konstanze Isepp: Survey of International Affairs 1951. (London- New York-Toronto, Oxford University Press 1956) p. 262.

(٢٣) جمهورية مصر: القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ . القاهرة، المطبعة الأميرية سنة ١٩٥٥ ص ٥٨٨ .

(٢٤) Department of State, United States of America: Foreign Relations of The United States 1950. Volume 5 the Near East, South Asia and Africa. (Washington, United States Government Printing Office 1978) p. 290.

(٢٥) جمهورية مصر: القضية المصرية -، ص ص ٥٩٠-٦٠٦ .

(٢٦) هدى جمال عبد الناصر: الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦-١٩٥٢ . (القاهرة، دار المستقبل العربى سنة ١٩٨٧، ص ٣٢٣ .

(٢٧) محمد فريد حشيش: حزب الوفد، الجزء الثانى، ص ٢٦٦، ٢٦٧ .

(٢٨) Peter Calvocoressi, assisted by Konstanze Isepp: op. cit. PP. 265-267.

(٢٩) انظر نص تلك المحادثات فى جمهورية مصر: القضية المصرية، ص ص ٦١٦-٦٧٣

وأيضًا وزارة الخارجية: محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس ١٩٥٠-نوفمبر ١٩٥١ ، القاهرة، وزارة الخارجية سنة ١٩٥١، ص ١١١-١٢٩ وأيضا

Department of State, United States of America: op. cit. pp. 289-330.

(٣٠) عزة وهبى: تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر، دراسة تحليلية لأخر برلمان مصرى قبل ثورة سنة ١٩٥٢ . ماجستير العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة سنة ١٩٧٨ ص ٢٣٦ ، وانظر أيضا جريدة صوت الأمة العدد ١٣٨٥ فى ٢٩ يناير سنة ١٩٥١، والعدد ١٣٦٣ فى ٤ يناير سنة ١٩٥١، والعدد ١٣٨١ فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥١ .

(٣١) Peter Calvocoressi, assisted by Konstanze Isepp: op. cit. pp. 276-277.

(٣٢) مصطفى إبراهيم حسين جاويش: العلاقات المصرية البريطانية وأثرها فى الحياة السياسية فى مصر منذ معاهدة ١٩٣٦ حتى اتفاقية الجلاء سنة ١٩٥٤. ماجستير التاريخ الحديث- كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمنيا- جامعة أسيوط سنة ١٩٧٦ ص ٢٨١ .

(٣٣) Ministry of Foreign Affairs: Records of Conversations, Notes and Papers Exchanged Between the Royal Egyption Government and the United Kingdom Government, March 1950- November 1951 (Egypte,Cairo, Ministry of Foreign Affairs 1951) pp. 167-179.

(٣٤) فؤاد هدية: مرجع سابق. ص ١٣ .

(٣٥) هدى عبد الناصر: مرجع سابق. ص ٣٤٢ .

(٣٦) سهير اسكندر: موقف الصحافة المصرية من القضايا الوطنية ١٩٤٦-١٩٥٤ ، سلسلة تاريخ المصريين ـ العدد ٥٠ القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٦ ص ١٠ .

(٣٧) F.O. 371/90138 Stevenson, Alex. To F.O 379, Restricted tel., 7.9.51 and No 585 tel., 10.9.51 .

انظر هدى عبد الناصر: مرجع سابق. ص ٣٥٥ .

(٣٨) محمد فريد حشيش: حزب الوفد، الجزء الثانى. ص ٢٧٧ .

(٣٩) الدولة المصرية: مجلس النواب، الهيئة النيابية العاشرة، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثانى- المجلد الخامس- من مضبطة الجلسة الحادية والأربعين إلى مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين (٢٨ أغسطس سنة ١٩٥١- ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١). القاهرة، المطبعة الأميرية سنة ١٩٥٢ ص ص ٩-١٤ .

(٤٠) المصدر ذاته، وصحيفة المصرى: العدد ٤٩٨٢ فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ . (انظر الملحق (١)، (٢)

(٤١) صحيفة المصرى: العدد ٤٩٩٣ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ .
(٤٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السرى الجديد. محفظة رقم ٨١٠ ملف ١٠/٧/٢٠٣ .
(٤٣) صحيفة المصرى: العدد ٤٩٩٥ فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ .
(٤٤) صحيفة الأهرام: العددان ٢٣٧٥٤ و ٢٣٧٥٥ فى ٢٢ و ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥١ انظر نص مرسوم إلغاء المعاهدة، ونص مرسوم تعديل الدستور (ملحق رقم ١ ورقم ٢).
(٤٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى: العلاقات المصرية- البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٦ . القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٦٨ ص ص ٨٠-٨٢ .
(٤٦) صحيفة صوت الأمة: العدد ١٥١٢ فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ .
(٤٧) صحيفة المصرى: العدد ٤٩٨٦ فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ .
(٤٨) الأهرام: العدد ٢٣٧٤٧ فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ .
(٤٩) الأهرام: العدد ٢٣٧٤٨ فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ .
(٥٠) انظر نص الخطاب فى الأهرام: نفس العدد.
(٥١) محمد حسين هيكل: مرجع سبق ذكره. ص ص ٣٠٨-٣٠٩ .
(٥٢) محمد مظهر سعيد: نحن والإنجليز. القاهرة، مكتبة نهضة مصر سنة ١٩٥٢ ص ١٣١.
(٥٣) جلال يحيى، خالد نعيم: مرجع سابق. ص ٥١١ .
(٥٤) U.S.Department of State, Bulletin, 22 Oct. 1951, p. 647.
(٥٥) The Times, 26 October 1951.
(٥٦) وثائق وزارة الخارجية: الأرشيف السرى الجديد. محفظة رقم ٨٠٦ ملف ١/٧/٢٠٣ .
(٥٧) عزة وهبى: مرجع سابق. ص ٢٤٣ .
(٥٨) الأهرام: العدد رقم ٢٣٧٥١ فى ١٩٥١/١١/١٩ .
(٥٩) جمهورية مصر: مصدر سابق. ص ص ٦٩٣-٧٠٣ .
(٦٠) جلال يحيى، خالد نعيم: مرجع سابق. ص ٥١٢ .
(٦١) جريدة المصرى: العدد ٤٩٩٥ فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ انظر أيضًا جريدة الأهرام: العدد ٢٣٧٧٦ فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ .
(٦٢) انظر نص التقرير فى محمد أنيس: حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ على ضوء وثائق تنشر لأول مرة. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر سنة ١٩٧٢ ص ص ٩٧-١٠٩ .
(٦٣) سعيد عبد الفتاح عاشور: ثورة شعب. عرض للحركة الوطنية فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين مع دراسة تفصيلية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . القاهرة، دار النهضة العربية سنة ١٩٦٥ ص ١٥٧ .
(٦٤) Peter Calvocoressi, assisted by Konstanze Isepp: op. cit pp. 283-285.

وانظر خريطة توضح مناطق تواجد القوات البريطانية والمطارات وخطوط المواصلات بمنطقة القناة والقاهرة والدلتا. (ملحق رقم ٣).

(٦٥) الأهرام: العدد رقم ٢٣٧١١ فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

(٦٦) محمد مظهر سعيد: مرجع سابق. ص ١٣٥ وانظر أيضًا جمهورية مصر: القضية المصرية. ص ص ٦٩٣-٧٠٣ .

(٦٧) الأهرام: العدد ٢٣٧٧٦ فى ١٤ ديسمبر ١٩٥١ .

(٦٨) مجلس النواب: الهيئة البرلمانية العاشرة، دور الانعقاد العادى الأول. المجلد الأول، الجلسة الافتتاحية فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ ص ص ٥-٦ .

(٦٩) عبد الرحمن الرافعى: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ القاهرة. مكتبة نهضة مصر سنة ١٩٦٤. ص ١٩٢ .

(٧٠) عبد الفتاح حسن: ذكريات سياسية. (القاهرة، دار الشعب سنة ١٩٧٤ ص ص ٣٩-٤٠ .

(٧١) انظر المصرى فى ١٤ نوفمبر ١٩٥١، وأيضا علاء الحديدى: مرجع سابق. ص ٣١٨ .

(٧٢) F.O.to Stevenson, No. 1249, 2/11/1951.

وهدى عبد الناصر: مرجع سابق. ص ٣٦٨ .

(٧٣) هدى عبد الناصر: مرجع سابق. ص ٣٨٦ .

(٧٤) الأهرام: العدد ٢٣٧٧١ فى ٩ ديسمبر ١٩٥١ .

(٧٥) الأهرام: العدد ٢٣٧٧٢ فى ١٠ ديسمبر ١٩٥١ .

(٧٦) الأهرام: العدد ٢٣٧٢٣ فى ٢٢ أكتوبر ١٩٥١ .

(٧٧) انظر نص تلك البرقيات فى محمد أنيس: مرجع سابق. ص ص ١١٣-١١٥ .

(٧٨) فؤاد كرم: مرجع سابق. ص ٤٩٧ .

(٧٩) طارق البشرى: الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠ . القاهرة، دار الهلال سنة ١٩٩١، ص ٧٥ .

(٨٠) فؤاد كرم: مرجع سابق. ص ص ٥٠٠-٥١٩ .

(٨١) انظر نص البيان فى الأهرام: العدد رقم ٢٤٠٠٤ فى ١ أغسطس١٩٥٢ .

(٨٢) انظر نص البيان فى جريدة المصرى: العدد رقم ٥٢٨١ فى ١١ أغسطس ١٩٥٢ .

(٨٣) عبد الرحمن الرافعى: مرجع سابق ص ص ٤١-٤٣ .

(٨٤) الوقائع المصرية: العدد ١٣١ مكرر، الصادر فى يوم الثلاثاء ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٧١هـ - ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ . انظر أيضًا رءوف عباس حامد و محمد صابر عرب (إشراف): مصر فى القرن العشرين مختارات من الوثائق السياسية، المجلد الثانى ثورة يوليو القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية سنة ٢٠٠٢، ص ص ٣٧-٤١ .

(٨٥) جريدة المصرى: العدد رقم ٥٣٠٨ فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٨٦) جريدة المصرى: العدد رقم ٥٣١٠ فى ١١سبتمبر١٩٥٢ .
(٨٧) وحيد رأفت: فصول من ثورة ٢٣ يوليو. القاهرة، دار الشروق سنة ١٩٧٨، ص ٧٨ .
(٨٨) الأهرام الاقتصادى: العدد رقم ٧٧٣ فى ٧ نوفمبر ١٩٨٣ .
(٨٩) جريدة المصرى: العدد رقم ٥٣٢٧ فى ٢٨سبتمبر١٩٥٢ .
(٩٠) الوقائع المصرية: العدد ١٥٨ مكرر الصادر فى يوم الأربعاء ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٧٢هـ / ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .
(٩١) جريدة المصرى: العدد ٥٤٣٠ فى ٩ يناير ١٩٥٣ والعدد ٥٤٣١ فى ١٠يناير ١٩٥٢ .
(٩٢) بكر مصباح تنيرة: تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢-١٩٧٦ . ماجستير العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة سنة ١٩٧٩ ص ٢٠٥ .
(٩٣) وحيد رأفت: مرجع سابق. ص ٨٢ .
(٩٤) جريدة المصرى: العدد رقم ٥٤٣٨ فى ١٧يناير ١٩٥٣ .
(٩٥) وحيد رأفت: مرجع سابق. ص ص ٨٣-٨٤ .
(٩٦) الوقائع المصرية:العدد ٥ مكرر ب الصادر فى يوم الأحد ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٢هـ / ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ .
(٩٧) - انظر نص هذا الإعلان فى ملحق رقم (٤).